

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

### الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ١٢

الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٨٠.

ستسهم في النهوض بالنشطة منظمنا. ولكم أن تعتمدوا على تعاون إكوادور الدائم والثابت.

أود أن أتكلم عن عدة مسائل تهم المجتمع الدولي أدرجتها الأمم المتحدة في جدول أعمالها. ويتابع بلدي باهتمام تطور هذه القضايا داخل المنظمة وسيعمل على أساس المبادئ التي توجه سياسة إكوادور الخارجية.

خطاب يلقيه السيد فابيان ألكون ريفيرا، رئيس جمهورية إكوادور

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية إكوادور.

وترى إكوادور أن السعي إلى تحقيق نزع السلاح العالمي العام والكامل هو هدف ينبغي لمنظمتنا أن تنشده دون كلل. وهذا ليس مثالا طوباويا، بل على العكس، إنه هدف دائم يقتضي المشاركة النشطة من جميع الدول ضمن إطار أخلاقي عالمي. وبلدي، التزاما منه بهذا المبدأ، أصبح طرفا في جميع الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بنزع السلاح.

اصطحب السيد فابيان ألكون ريفيرا، رئيس جمهورية إكوادور إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب بفخامة السيد فابيان ألكون ريفيرا، رئيس جمهورية إكوادور، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

لقد رحبت بلدان العالم بانتهاء الحرب الباردة وما صحب ذلك من انخفاض خطر الدمار النووي. وعلى الرغم من ذلك، ترقب إكوادور بقلق استمرار برامج تطوير الأسلحة النووية ووجود ترسانات ذرية كبيرة وما تمثله من مخاطر بالنسبة لسلام ور فاه الجميع. ولا يمكن للمجتمع

الرئيس ألكون ريفيرا (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لي الشرف أن أتقدم إليكم، سيدي، باسم حكومة وشعب إكوادور، بالتهانئ الحارة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وإنني على ثقة من أن جهودكم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبلدي على اقتناع بأن مجتمع الدول لا بد له من المشاورة في جهوده للتوصل إلى اتفاق بشأن المنع الكامل لاستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإنتاجها وتخزينها ونقلها. وبالتالي تؤيد إكوادور عملية أوتوا، التي ستختتم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بتوقيع اتفاق ملزم بشأن حظر شامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

لقد عانت البشرية الكثير قبل أن تدرك أن السلم والأمن الدوليين لا يمكن بناؤهما على التوازن الذري أو سباقات التسلح أو الريبة والشك المتبادل. وعلى العكس من ذلك، يجب بناء السلم الحقيقي على احترام سيادة القانون، وعلى القبول بمبدأ تضامن جميع الدول وتكافلها وعلى الرغبة المشتركة في التحرك بدنامية إلى الأمام نحو حل المشاكل الحرجة المتمثلة في الفقر المدقع والمرض والبطالة والامية والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب والدول. وحتى نحقق التقدم، لا بد لنا أن نقر بمبادئ أخلاقية عالمية ونعيش على هديها وأن نسعى إلى إيجاد حلول سلمية لمشاكلنا متعددة الأطراف والثنائية عن طريق عمليات سلمية وعن طريق الحوار والمصالحة.

إن بلدان أمريكا اللاتينية، وإكوادور على وجه الخصوص، معنية بعدم اقتران التنمية الاقتصادية بتنمية اجتماعية. ومن المفارقة أنه، في عالم ما فتى يزداد ثراء، انخفضت الموارد المخصصة للتعاون من أجل التنمية بمقدار ٢٠ في المائة بالقيم الحقيقية في الأعوام الأخيرة. كيف إذن سيتسنى للمجتمع الدولي أن يفي بالالتزامات التي دخل فيها في مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية؟

نحن البلدان النامية نتحمل مسؤوليتنا في محاربة الفقر وتوفير صحة وتعليم أفضل لشعوبنا وتعزيز ديمقراطياتنا وتوطيد دعائم مؤسساتنا. لكن لا بد من مواصلة التعاون الدولي من أجل التنمية، لأن ذلك سيؤدي إلى عالم أكثر عدالة واستقراراً وسلاماً.

ليس ثمة شك في أن العالم قد تغير في الأعوام الأخيرة تغيراً مدهلاً. فقد انتقلنا من مجتمع دولي تنيخ فيه المواجهة السياسية والعسكرية بثقلها على العلاقات إلى نظام أدى فيه التعاون والحوار بين الدول العظمى إلى التخفيف تدريجياً من مخاوف الدمار النووي. وفي هذه البيئة الجديدة من العلاقات الدولية، التي أصبحت فيها المسائل الاقتصادية ذات طابع عالمي، لا بد للأمم المتحدة

الدولي أن يخلد إلى الإطمئنان ويتوقف عن الإصرار على إزالة وسائل الدمار الشامل والعشوائي هذه. وقاد هذا الاقتناع إكوادور إلى أن تمنح دعمها القوي للنظام العالمي لعدم الانتشار وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبالتالي انضمت إكوادور، في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، إلى الدول الراعية للقرار الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد إكوادور عمل مؤتمر نزع السلاح في صياغة مشروع نص لاتفاقية بشأن الرقابة على المواد الانشطارية سيقدم للجمعية العامة، وتتفق تماماً مع وثيقة العمل التي قدمها أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بالطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، يكتسي نزع السلاح أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. بيد أننا لا يمكن أن نغفل أن موضوع نزع الأسلحة التقليدية له نفس القدرة من الحساسية وأنه يمثل قضية يجب أن تستقطب انتباه الأمم المتحدة الكامل والجاد. ولهذا السبب، ترحب إكوادور بمقرر هيئة نزع السلاح إدراج بند في جدول أعمالها بشأن مبادئ توجيهية للرقابة على الأسلحة التقليدية وتحديداتها ونزعها، مع إيلاء اهتمام خاص لتوطيد دعائم السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون.

وتؤيد إكوادور كذلك عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٩٩، وفقاً للمقرر المتخذ في الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ويهتم بلدي اهتماماً خاصاً بأن تدرج في جدول أعمال الدورة الاستثنائية القضايا ذات الصلة مثل خفض الفعال للقوات والأسلحة التقليدية، والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية، وتدابير بناء الثقة بين الدول.

ويتعين علي أن أشير إلى نوع محدد من الأسلحة التقليدية، وهو الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لما لهذا النوع من تكلفة إنسانية. وإكوادور طرف متعاقد في عدة اتفاقات دولية تحظر وتقيّد استخدام هذه الأسلحة، ونحث جميع البلدان، سواء كانت موقعة على هذه المعاهدات أم لا، على مراعاتها واحترام أحكامها بدقة.

المتحدة، عنيت مجلس الأمن. إن إكوادور تعلق أهمية خاصة على إصلاح تلك الهيئة باعتبار ذلك جزءاً من تعزيز الأمم المتحدة. ونحن نؤمن بأن الهدف النهائي لهذه الجهود يجب أن يكون تطوير نظام عمل للمجلس يكون أكثر ديمقراطية وشفافية وصدقا.

ويجب ألا يقتصر إصلاح مجلس الأمن على مجرد البحث في عدد الأعضاء أو عدد الوفود التي ينبغي أن تمثل كل منطقة - على الرغم من أننا نعتقد هنا بأنه يجب زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في ضوء الحقائق العالمية الجديدة، بغية الحصول على وجود أبرز للدول النامية ووفقا للتوزيع الجغرافي العادل. ونؤمن أيضا بأن الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن ينبغي أن يرمي قبل كل شيء إلى كفالة أن تتصف آلية صنع القرار وعملياته بالشفافية والفعالية والتعددية التي يجب أن تطيع كل مؤسسة ديمقراطية بطابعها. وهذا يتضمن، في جملة تدابير معينة أخرى، الحد من حق النقض للأعضاء الدائمين في المجلس، واتخاذ الإجراءات في وقتها المناسب وفعالية أكبر لمنع وقوع الصراعات الدولية بطلب من أية دولة عضو في المنظمة.

وفيما نقترح من نهاية عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، أود أن أؤكد من جديد أملنا في تحقيق أهدافه بالكامل، لا سيما الأهداف المتعلقة بتعزيز واحترام مبادئ القانون الدولي، وباللجوء بقدر ما أمكن إلى السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق تسوية سلمية للنزاعات بين الدول. إننا نعلم أن النزاعات الدولية المعقدة لا يمكن حلها بالآليات القانونية وحدها، ولكن يصح القول بنفس القدر بأن أية تسوية يجب أن تركز على الصكوك القانونية ويجب أن تتبع إجراءات رسمية.

ثمة عنصر أساسي لسياسة إكوادور الدولية هو البحث عن حل عادل ودائم لمسألة الأراضي الإكوادورية - البيروانية، وتجسري حاليا في برازيليا محادثات بين إكوادور وبيرو بمساعدة قيمة من الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة بوصفها بلدانا ضامنة، وذلك بشأن الخروج مما تبقى من الطرق المسدودة التي تعثرت فيها مسألة حدودنا المشتركة، ووفقا لالتزام كلا البلدين بإيجاد حل سلمي ونهائي لهذه المسائل. وستواصل إكوادور مشاركتها في هذه المحادثات بدافع من رغبتنا الحقيقية في إحلال السلام لأننا نتوق إلى تحقيق حل شامل ونهائي ومُشرف وواقعي يكون انعكاسا للتوقعات المشروعة لشعبنا الذي يسعى،

أيضا أن تعدل بعض أنماطها السابقة في التصرف والإدارة.

ماذا نريد من الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين؟ لقد قدم الأمين العام برنامجا شاملا لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وهو برنامج يجب على جميع الدول الأعضاء أن تحلله بعمق وعناية. وستشارك إكوادور بنشاط في المناقشة بشأن هذا الموضوع.

ويجب الإشارة إلى أن هذه الهيئة العالمية لا بد لها من مواجهة التحديات الجسام الماثلة أمام البشرية مثل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنبا إلى جنب مع ضرورة المحافظة على البيئة؛ والحفاظ على السلم والوثام الدوليين؛ وتحقيق نزع السلاح العام والكامل؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ وتعزيز التعاون بين جميع الدول لاستئصال الفقر.

لقد أنجزت الأمم المتحدة منذ تأسيسها عددا من المقاصد التي أنشئت من أجلها. صحيح أن المنظمة، ولأسباب مختلفة مردها بدرجة كبيرة إلى الدول الأعضاء أنفسهم، لم تلب بعض التوقعات السامية للمجتمع الدولي. وجدير بالذكر أن إحدى أدق العبارات التي قيلت في هذا المحفل على الإطلاق تعترف بأن الأمم المتحدة هي بالضبط ما يريد أعضاؤها أن تكون عليه. وإن جوانب النجاح والفشل للمنظمة هي جوانب النجاح والفشل للدول التي تتألف منها. وإنني لا أرب في البدء بسرد الأخطاء الماضية، بيد أننا ينبغي ألا ننساها، لأن بإمكانها أن تكون دروسا مفيدة. ويجب قبل كل شيء أن ندرك أنه توجد اليوم تحديات جديدة، وأننا يجب أن نتطلع إلى الأمام ونواجهها.

ولا بد لنا من أن نصمم منظمة تضع من خلال الآليات العملية الكلام جانبا وتضطلع بدور نشط في حل المشاكل العالمية. وهذا الأمر يتطلب قدرا كبيرا من إصلاح طرائق عمل الأمم المتحدة. وسيتطلب علاوة على ذلك، نهجا جديدا تنتهجه الدول الأعضاء بغية إنشاء مجتمع دولي عادل ومنصف يركز على إرادة المجتمع الدولي الحقيقية والمعرب عنها ديمقراطيا.

وبغية أن تستجيب المنظمة بفعالية أكبر للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي الآن، ينبغي لهذه الإصلاحات ألا تقتصر على قطاع واحد داخل الهيكل المؤسسي. واسمحوا لي بأن أتطرق إلى إصلاح أحد أهم أجهزة الأمم

فينبغي أيضا أن ترمي إلى توفير مساعدات منسقة ومنتظمة لأعداد هائلة من السكان الذين اقتضرت تجربتهم في العولمة على العيش في فقر واحباط أديين.

منذ زمن بعيد، يكرس سكان إكوادور أنفسهم تكريسا خاصا للطبيعة. وبلدي الذي لديه أحد أعظم الاحتياطات في العالم في مجال التنوع الإحيائي، يشعر باحترام عميق للطبيعة ويدرك قيمتها، وهما أمران مترسخان في ثقافتنا التقليدية. فمجتمعات السكان الأصليين في إكوادور، على سبيل المثال، لديهم أبا عن جد معلومات تتعلق بالإدارة الرشيدة للموارد والحفاظ على النظام البيئي.

وتدرك إكوادور الورطة الصعبة التي يواجهها كل مجتمع عندما يحين الوقت للاختيار بين التقدم الاقتصادي والحفاظ على البيئة. ونظرا للقيمة الأساسية التي تحظى بها البيئة الطبيعية في نظر الشعب الإكوادوري فقد كررنا جميع الجهود التي نبذلها من أجل منع تدمير الطبيعة بفعل التقدم الاقتصادي، أو على الأقل الحد من التدمير إلى أبعد مدى ممكن.

وتود حكومتي، مثلما فعلت خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انعقدت في حزيران/يونيه الماضي، أن تؤكد مجددا التزامها القوي بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبتحقيق أهداف جدول الأعمال فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ولن نتجح الجهود التي تبذلها الدول النامية إلا إذا استطاعت أن تكفل الدعم الفعال من البلدان المتقدمة النمو عن طريق الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، أي مؤتمر قمة ريو. ولا يمكن أن يوجد حفاظ عالمي على البيئة دون إحداث تغير حقيقي في أنماط الاستهلاك غير المستدامة التي تسبب التدهور المتزايد في البيئة العالمية، دون توفير مساعدات مالية كافية للتنمية بنسب متناسبة مع الناتج المحلي الإجمالي، ودون توفير مرافق كافية للوصول إلى التكنولوجيات الحديثة.

إن إنشاء نظم تجارية ومالية جديدة والضرورة الملحة لإعادة تشكيل اقتصاداتنا يرضان تحديات جساما على البلدان النامية. ونعتقد أن علينا أن نضاعف جهودنا لتلبية مقتضيات العولمة حتى يتسنى لدولنا أن تستفيد أيضا من القوة الاقتصادية الدولية الجديدة.

إلى جانب الشعوب الأخرى في القارة الأمريكية، إلى تحقيق مستقبل من المصلحة المشتركة والتعاون البناء والسلمي. وإن الجهود التي يبذلها الشعبان الإكوادوري والبيرواني ترمي إلى إيجاد حل نهائي لهذا النزاع.

إن الاهتمام الدولي بالتقدم الذي تحزره محادثات برازيليا والآفاق الرحبة التي من شأنها أن تنفتح أمام كلا البلدين في الألفية الجديدة عاملان ينبغي أن يشجعا حكومتينا على بذل جميع الجهود اللازمة لتسوية هذا الجدل التاريخي الذي طال أمده، والاستجابة بالتالي للتطلعات العادلة نحو السلام والتنمية اللذين نتشاطرهما جميعا. ويتوق بلدنا إلى إحلال السلام ويريد إحلال السلام؛ وهو لا يريد الحرب. ونحن على اقتناع بأن النصر لا يتحقق بالحرب، بل إن النتيجة لن تكون سوى درجات متفاوتة من الهزيمة مردها إلى العواقب التي لا يمكن التنبؤ بها والتي يمكن أن تعصف بالحياة السياسية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية لبلدنا.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن الأمن العالمي ليس مقتصرًا على المسألة الهامة المتمثلة في منع الصراعات العنيفة وتسويتها. إن العالم الأكثر أمنا هو أيضا عالم يعمل فيه الازدهار العام على إزالة أسباب معظم المعاناة الناتجة عن الصراع والمعاناة الإنسانية. وينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في كونها محفلا لمناقشة المسائل الهامة المتعلقة بالبحث عن التنمية الاقتصادية لما يزيد على ثلاثة أرباع سكان العالم.

ومن المؤكد، أن إكوادور تدرك أن النمو الاقتصادي ليس بذاته كافيا لتحقيق العدالة الاجتماعية الكافية والتوزيع العادل للدخل. ولقد وضعت حكومتي برامج وخططا ترمي إلى تغطية احتياجات السكان المهمشين في إكوادور. ووضعنا بمساعدة من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة وطنية اجتماعية للتنمية تتضمن إجراءات حكومية وفقا للالتزامات التي تعهدت بها المجتمع الدولي خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

إن النهج ذا التوجه الاجتماعي الذي تنتهجه حكومتي يفرض بي إلى أن أشارك الذين يقولون إن القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للجهود المنسقة التي سيبذلها المجتمع الدولي في السنوات المقبلة. إن عولمة الاقتصاد لا يمكن أن تقتصر على استخدام اليد العاملة الرخيصة في العالم النامي، وانتشار الاستثمارات المربحة، واستغلال أسواق معينة.

سياساتنا التجارية، نحن مقتنعون بأن المؤسسات التابعة للنظام الدولي المالي ينبغي أن تدعم جهود البلدان النامية لتيسير رقيها الاقتصادي والوفاء بالتزامات مؤتمر قمة الأرض.

إن مسائل التجارة الدولية والتمويل، ونزع السلاح والأمن، والبيئة والتنمية، هي مسائل لا يمكن النظر فيها على حدة. إننا نعلم أن جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي مترابطة ونحن نتناولها على حدة تسهيلا لنظرها. وعلى أي حال، لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أبدا مبدأ العولمة والترابط في جدول الأعمال الدولي، وإلا فإننا نخاطر باتباع منظور تاريخي محدود جدا وموضوعية محدودة تماما.

ومن هنا، تشاطر إكوادور رأي الأمين العام للأمم المتحدة بشأن أهمية حقوق الإنسان في العالم الحديث، وأن جميع البرامج ذات الصلة التي تنفذها المنظمة ينبغي أن تتكامل تماما في نطاق أنشطة الأمم المتحدة.

وفي حالة إكوادور، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة أن أحد مبادئ حكومتي هو إنفاذ سياسة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وإنني لمقتنع اقتناعا أخلاقيا بأن الحياة المتحضرة الحديثة تستحيل دون وجود ضمانات فردية وتسامح مع الآراء المتعارضة. ودولة إكوادور ملتزمة باتباع خط السلوك هذا وبتشجيع وحماية جميع الحقوق الإنسانية والمدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية. ونحن ملتزمون أيضا بتشجيع إجراءات التحقيق في حالات انتهاكات هذه الحقوق ومعاينة من تثبت مسؤوليتهم عنها.

إن المعركة ضد الفساد هي أحد الأهداف الأساسية للحكومة الوطنية بغية ضمان استعادة المؤسسات الحكومية لاحترام وثقة شعبنا.

وأود أن أشير إلى جانب معين يتصل بمسألة حقوق الإنسان، هو إنشاء محكمة جنائية دولية للمعاقبة على أبشع الجرائم، مثل جريمة إبادة الأجناس، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتؤيد إكوادور هذه المبادرة بقوة، ونشاط الرأي بأن هذه المحكمة ينبغي إنشاؤها بمقتضى اتفاقية دولية. لذلك نحث جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية الضرورية للتغلب على الصعاب الشكلية

إن عملية العولمة بالنسبة للبلدان النامية، على خلاف البلدان المتقدمة النمو، ليست مجرد طريقة لتنشيط النمو الإنتاجي وتحقيق اتجاه صعودي في مؤشرات بورصة الأوراق المالية أو لزيادة الأرباح التجارية. إن الجانب الاقتصادي لما يسمى بالعولمة بالنسبة للبلدان النامية ينبغي أن يتيح الفرصة لتعجيل التنمية المستدامة لشعوبها وخاصة فيما يتصل بالقضايا الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أن البلدان النامية بذلت جهودا هائلة للتكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد. إن برامج التكيف التجاري وتحرير التجارة كان لها آثار قوية قصيرة الأمد في قطاعات هامة من مجتمعاتنا. واتخذت بعض الدول تدابير اقتصادية قاسية، على أمل أن تحقق في النهاية نتائج إيجابية لصالح الجميع. لكن لا يسعنا إلا أن نشعر بأن هذا الموقف يتناقض مع سلوك بعض البلدان الصناعية.

ففي المسائل التجارية، على سبيل المثال، وعلى الرغم من إصرار بعض البلدان المتقدمة النمو على تحرير التجارة، فإنها تتشبث بالإبقاء على حواجز تجارية متنوعة ضد تدفقات التجارة الآتية من الجنوب. إننا لا نعارض التحرير المعتدل للأسواق الذي تنظمه التجارة الدولية بغية تفادي الآثار السلبية على القطاعات الحساسة من الاقتصادات المحلية، لكننا نعارض هؤلاء الذين يدعون إلى حرية التجارة بالنسبة للبعض ثم يتجنبون ذلك بالنسبة لأنفسهم بشكل منهجي تحقيقا لمصالحهم. إن البلدان النامية تطالب ببيئة تجارية دولية منصفة وعادلة وشفافة، تسمح لها بأن تجني منافع العولمة الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، فإن العديد من البلدان المتقدمة النمو ذات النفوذ في دوائر صنع القرار المالي تحتفظ بمنظور اقتصادي بحت - على النقيض من الرؤية الاجتماعية الأوسع - للصعاب المالية التي تؤثر على العالم النامي. فهي لا تزال تربط بين الصحة الاقتصادية للدولة وقوة مؤشرات الاقتصاد الكلية وحدها. والواقع أنه لا يمكن لدولة أن تنعم باقتصاد صحي إذا كان هناك قطاع كبير من سكانها يعيش في فقر مدقع أو إذا كانت مؤشرات نموها الداخلي لا تضمن التنمية المستدامة المستمرة في المستقبل. إذ لا تزال المديونية الخارجية تثقل على بلدي وتمنعنا من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والحماية البيئية. وانطلاقا من هذه الروح البناءة ذاتها التي ترشد

السفير غزالي على حنكته في إدارة مهامه في دورة الجمعية الحادية والخمسين.

لقد أثبتت الأمم المتحدة على مر القرون أن مؤسسيها لم يخطئوا عندما أناطوا بها مهمة تطوير نموذج جديد للتعايش على كوكبنا، تمكنا بفضل من هزم الاستعمار، ومناهضة الفصل العنصري، ومنع المواجهات الإقليمية، ومد يد العون لمساعدة الأطفال، والدفاع عن حقوق المرأة، وحماية البيئة.

بيد أننا نجد أنفسنا اليوم عند مفترق طرق شبيه بالذي دعا بنا الى التوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو. لقد أدت عولمة العالم الى تدويل مشاكل متصل بالاجتار بالمخدرات والإرهاب والفساد وغيرها، وكلها مشاكل تهدد أنظمتنا تهديدا خطيرا.

وبعض البلدان الصناعية تتصرف بأنازية في تحديد قواعد جديدة للعبة بالنسبة للاقتصادات الحرة. فالانفرادية والشروط التي يملها الأقوياء على الآخرين متفشية في أنحاء العالم. والقدرة الزائدة للمنشآت الصناعية العسكرية المتوفرة منذ نهاية الحرب الباردة تشجع على البدء بسباق تسلح خطير. ولا يزال الجرح النازف للديون الخارجية يعترض طريق التنمية لكثير من البلدان الفقيرة. ولا يزال انتهاك حقوق الإنسان والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية نمطا سائدا.

إن الأمم المتحدة الجديدة، التي اقترح الأمين العام أن نمعن النظر فيها باقتراب هذا القرن من نهايته، لن تقتصر بالتأكيد على معالجة الصراعات المسلحة. بل لا بد لنا أن نستعد لمواجهة أنواع أخرى من الحروب: حرب اجتماعية على الفقر؛ وحرب قضائية على الجريمة المنظمة؛ وحرب سياسية على نزع التدخل في اقتصاداتنا السيادية؛ وحرب أخلاقية على انتهاك حقوق الإنسان.

لم يحن الوقت بعد للحكم على عملية العولمة بأنها تمثل تقدما للبشرية جمعا. ولئن كانت العولمة قد ولدت منجزات اقتصادية وتكنولوجية عظيمة، فإن هذا التقدم لا يزال حكرا على البلدان الصناعية وعلى قطاعات صغيرة للغاية من سكان بقية العالم. إن تقدم البشرية لا يمكن تحقيقه بظاهرة تولد اختلالا جديدا أكثر عمقا في نوعية حياة الأفراد. بل لا بد لنا أن نعمل بجهد لنجعل الدول والمنظمات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة،

المتبقية بغية عقد مؤتمر المفوضين المناط بهم الموافقة على النظام الأساسي للمحكمة.

وختاما، يسرني بصفتي رئيس جمهورية إكوادور، أن أنقل رسالة صداقة وأخوة من شعب إكوادور إلى هذا المحفل، الذي تمثل فيه جميع دول العالم. إن شعبنا قد وطد ديمقراطيته ووازن اقتصاده ويتحرك بجسارة إلى الأمام لبناء مستقبله. إنه شعب يطمح بإخلاص في ضمان أن تفهم الآليات الدولية الحقائق السائدة في البلدان النامية. وقبل كل شيء نود، في هذه اللحظة من تاريخنا، وفي مواجهة كارثة طبيعية محتملة، مثل ظاهرة النينيو، أن نعول على التعاون الفعال والمباشر والموقوت من جانب الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية المختصة. وأود أن أتقدم إليكم مرة أخرى برسالة الصداقة والإخاء، وكذلك بالتزام بلدي بالممثل العليا النبيلة التي توجه جهود الأمم المتحدة في الميدان الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر فخامة رئيس جمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد فابيان ألكون ريفيرا، رئيس جمهورية إكوادور، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أرنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد أرنستو سامبر بيتانو، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كولومبيا، فخامة السيد أرنستو سامبر بيتانو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سامبر بيتانو (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود، بوصفي رئيس كولومبيا ورئيس حركة عدم الانحياز، أن أهنتكم، سيدي الرئيس، خالص التهنية على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة البالغة الأهمية، وأود أيضا أن أشكر

إن حالة الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي تبعث على أعمق مشاعر القلق. فقد تحملت الأجهزة المشار إليها العبء الأكبر للأزمة المالية للمنظمة وانخفض تمويلها بملايين كثيرة من الدولارات خلال العقد الحالي. وعلى نحو غير مفهوم انسحبت بعض البلدان المتقدمة النمو من الهيئات المكرسة لصالح الأطفال والثقافة والسكان والعمل والبيئة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ويتضمن تقرير الأمين العام مقترحات جديدة بالاهتمام لاستعادة أنشطة تلك الأجهزة، التي تمثل صلب الأمم المتحدة.

وفي عالم لا يزال يعيش فيه ١,٣ بليون إنسان بأقل من دولار واحد في اليوم للفرد؛ في عالم يمكن فيه بثمن طائرة مقاتلة واحدة إطعام ٥٧٠٠٠ طفل في أفريقيا لمدة عام، يستحيل تصور إصلاح للأمم المتحدة لا تكون أولويته تعزيز عمل مؤسساتها وبرامجها المكرسة للمسائل الاجتماعية.

وأخيراً، هناك مسألة العلاقة السياسية بين الجمعية ومجلس الأمن. والتعزيز المقترح لمجلس الأمن لا يمكن أن يتم على حساب أخذ سلطة من الجمعية العامة، وهي أعلى هيئة ديمقراطية في المنظومة. وتوسيع مجلس الأمن يجب أن يأخذ في الاعتبار أن البلدان النامية بطبيعتها وبصفتها ناطقة باسم مختلف أقاليم العالم، تحتاج إلى تمثيل أكبر. ويجب إلغاء حق النقض لأنه ضد الديمقراطية، إذ يضع في يدي بلد واحد السلطة لتجاهل إرادة الأغلبية. وإذا لم يكن في الإمكان إلغاء حق الفيتو، ينبغي أن يقصر على المسائل الأساسية للأمن العالمي حقاً، ويجب أن يكفل حق استئناف النقض أمام هيئات قضائية أو سياسية مثل هذه الجمعية.

قبل بضعة أشهر قدم الأمين العام للأمم المتحدة اقتراحاً مهماً لإصلاح المنظمة. وتقوم حركة عدم الانحياز، التي أمثلها، باستعراض هذه المبادرة وتعتبر أن عدداً من مقترحاتها من شأنه أن يساهم في تنشيط الأمم المتحدة.

نحن لا نبيغي أمماً متحدة منقسمة بين الأغنياء والفقراء، بأعضاء من الدرجة الأولى والدرجة الثانية على حسب مساهماتهم الاقتصادية. فالأمم المتحدة ليست شركة خاصة، ولكنها محفل للتضامن تجتمع فيه كل بلدان العالم.

توجه جهودها صوب كفالة عدم بقاء فوائد العولمة حكراً على فئة قليلة.

وبالتالي، فإن أي إصلاح للأمم المتحدة يجب أن يبدأ باستعادة مفهوم التضامن الذي استرشدت به اتفاقات سان فرانسيسكو، والذي هو المبرر الرئيسي لوجود حركتنا. إننا لا نريد المزيد من اجتماعات القمة، وإنما نريد مزيداً من الامتثال لنتائج اجتماعات القمة التي لم يلتزم بها بعد؛ وسوف نرحب بقمة تعمل على الالتزام بقرارات اجتماعات القمة الأخرى.

إن احترام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يتم كما ينبغي. وهناك عدد من الأعضاء الهامين لم يصادقوا بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويبدو أنه لا يوجد اهتمام بتحقيق تقدم بشأن الاتفاقات الأساسية لتقييد أسواق الأسلحة التقليدية التي يقوم تجار الحرب في العالم بتشغيلها. والمعونة الحكومية المقدمة كجزء من الموارد المحولة إلى البلدان النامية من البلدان المتقدمة النمو، انخفضت في السنوات الأخيرة من ٤٢ في المائة إلى ٢٤ في المائة. والأموال المخصصة للعمليات العسكرية في إطار منظومة الأمم المتحدة ازدادت ١٧ ضعفاً بالمقارنة مع الزيادات في الأموال المخصصة للبرامج الاجتماعية.

لا بد أن نجد للأمم المتحدة سبلاً جديدة تطرقها. إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة المقترح من الأمين العام يجب أن يشمل جميع مجالات منظومة الأمم المتحدة بكاملها.

ففي المقام الأول، هناك المجال الاقتصادي. إن مؤسسات بريتون وودز - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - التي أنشئت كجزء من اتفاق آذار/مارس ١٩٤٦، ما برحت تبتعد تدريجياً عن الاتجاه الأصلي الذي سارت عليه هذه الجمعية في سياستها الاقتصادية والاجتماعية. وقد انتهت إلى وضع نموذج للتنمية يفرضه على الاقتصادات النامية، دون أن تكون هذه الاقتصادات قادرة على مناقشة أولوياتها. فالإصلاح ينبغي أن يشمل قضايا توفر السيولة الدولية بقدر أكبر، ومزيداً من المرونة في إدارة الديون المتعددة الأطراف، وتدفقات استثمارية ميسرة للاستثمار الاجتماعي، والتنسيق مع الأجهزة الاقتصادية التي تمثل مصالح البلدان النامية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

سلاح يرفع في وجه الجار لقتله ستكون هناك أمم متحدة. ومادامت هناك مجموعات سكانية بكاملها تشرذم من مساكنها عن طريق العنف والجوع والتعصب، ستكون هناك أمم متحدة. ومادام هناك آلاف الولدان لا يحصلون على التعليم لأن عليهم أن يكافحوا يوميا من أجل البقاء، ستكون هناك أمم متحدة. ومادامت نزوات الأقوياء مستمرة في تحدي تطلعات الضعفاء، ستكون هناك أمم متحدة. ومادامت نزوات الأقوياء مستمرة في تحدي تطلعات الضعفاء، ستكون هناك أمم متحدة. ومادامت المخدرات في الشوارع تهدد مستقبل أطفالنا، ستكون هناك أمم متحدة. ومادام الإرهابيون ومنتهكو حقوق الإنسان طليقي السراح، ستكون هناك أمم متحدة. ومادامت هناك حاجة الى التضامن والحب والفرع في العالم، ستكون هناك أمم متحدة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بالنيابة عن الجمعية العامة أن أشكر فخامة رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به.

**اصطحب السيد أرنستو سامبر بيتانو، رئيس جمهورية كولومبيا، من قاعة الجمعية العامة.**

**البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)**

#### المناقشة العامة

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في النمسا، دولة السيد ولفغانغ شوسيل.

**السيد شوسيل** (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أعبر عن سروري برؤيتكم، سيدي الرئيس وزير خارجية أوكرانيا - التي تربطها بالنمسا روابط تاريخية وثيقة وتمتع بعلاقات ممتازة معها - تترأسون الجمعية العامة. ونحن على ثقة من أن خبرتكم المهنية العميقة ومقدرتكم التفاوضية ستضمن إحراز تقدم هام في جدول أعمالنا الطموح.

وباسم حكومة النمسا الاتحادية، أود أيضا أن أعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام كوفي عنان، الذي نؤكد له دعمنا القوي لقيادته الحكيمة للمنظمة. وخلال الفترة القصيرة التي مضت على توليه منصبه لم ينجح فقط في الانفتاح على الحكومات، بل استطاع أيضا الوصول الى

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما مواجهة المشكلة الخطيرة المتمثلة في انتشار الأسلحة، باستراتيجية واضحة ومحددة من شأنها أن تؤدي بنا الى نتائج ملموسة. ولهذه الغاية أود أن أقترح خمس نقاط للتعامل بفعالية مع هذه المسألة:

أولا، أقترح أن تعلن البلدان النامية عن وقف اختياري على نطاق العالم لمدة سنتين لتجارة الأسلحة العالية التقنية.

ثانيا، أقترح توسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليشمل الأسلحة الخفيفة، وكذلك الانتاج والتخزين، بغية تعزيز دوره باعتباره وسيلة لبناء الثقة.

ثالثا، أقترح أن تلزم حكومات البلدان المنتجة للأسلحة نفسها بوقف اختياري لمبيعات الأسلحة العالية التقنية في مناطق الصراعات، وكذلك بتحويل قدراتها على تصنيع الأسلحة وقوتها العاملة الى قطاعات اقتصادية أخرى.

رابعا، أقترح متابعة كل الالتزامات المتعددة الأطراف والمعاهدات القائمة في هذه الناحية والتحقق منها.

خامسا، أقترح أن يكون تنظيم تجارة الأسلحة الخفيفة، وكذلك الأسلحة العالية التقنية، موضوعا للمناقشة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكروسة لنزع السلاح.

لقد صيغت هذه المبادرة للتعامل مع مختلف أوجه الظاهرة الخطيرة لانتشار الأسلحة التي - إلى جانب استنزافها لموارد ضخمة كان يمكن أن تخصص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا - تشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين.

لقد جرت مياه كثيرة تحت الجسر الذي شيدناه في سان فرانسيسكو قبل نصف قرن لنجعل العالم مكانا أفضل للحياة.

ولا شك أننا أحرزنا تقدما، ولكننا لا نستطيع أن نزع أننا راضون بالرغم مما حققناه. فمادام هناك طفل حزين وجائع في العالم، ستكون هناك أمم متحدة. ومادام هناك



وستتعاون النمسا بشكل وثيق مع المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، السيد بينو أرلاتشي، الذي تم تعيينه مؤخرا. ونحن على ثقة بأن معرفته العميقة وخبرته في مكافحة الجريمة المنظمة ستشكلان مصدر قوة في حشد موارد منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة. وللتدليل على دعمها فإن النمسا ستقدم مساهمة مالية هامة الى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

وترتبط الهجرة غير المشروعة على نحو متزايد بالجريمة عبر الحدود الوطنية. فالاستغلال الأرعن للبشر الذين يعانون المحن هو شكل من أشكال الجريمة الدولية يستحق الشجب بصورة خاصة. وهناك عدد متزايد من البشر يجري تهريبهم بصورة غير شرعية عبر الحدود يجدون أنفسهم ضحايا يائسة محرومة من الوسائل المالية وفي وضع غير قانوني في بلد أجنبي. وفي الوقت نفسه، فإن مرتكبي هذه الأعمال، يجنون الأرباح ولا تطالهم العدالة بسبب استخدامهم الخداع في الاستفادة من ثغرة في نظام القانون الجنائي الدولي. وهناك حاجة ماسة لوضع صك قانوني دولي يجعل تهريب المهاجرين غير الشرعيين جريمة يعاقب عليها باعتبارها جريمة عابرة للحدود الوطنية، مما يضمن مثول مرتكبي الجريمة أمام العدالة.

ولقد طلبت الى الخبراء القانونيين إعداد مشروع اتفاقية دولية لمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين. ويجري تعميم هذا المشروع كوثيقة رسمية في إطار بند جدول الأعمال المناسب. ونقترح أن تنظر لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في هذا المشروع كمسألة ذات أولوية في دورتها المقبلة. وإنني لعلى ثقة من أن مبادرتنا ستعمل على سد فجوة قانونية خطيرة، مما يعزز التعاون القضائي الدولي في هذا المجال.

ولا تزال إساءة استعمال المواد المخدرة والجرائم المتصلة بالمخدرات تلحق خسارة فادحة بكل من العالمين النامي والصناعي. فالتنمية البشرية والاجتماعية باتت مهددة على نطاق عالمي. وسيحتاج تعزيز واستكمال القدرات الدولية لمكافحة المخدرات الى أساليب جديدة مبتكرة. وفي هذا الصدد، فإن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للمراقبة الدولية للمخدرات، التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٨، ستوفر لنا فرصة ممتازة لتجديد

الشعوب ووسائل الإعلام، معززا بذلك وعيا جديدا بأهداف الأمم المتحدة وأمانها وإنجازاتها كأداة لا غنى عنها للتعاون الدولي.

لقد عبر زميلي من لكسمبرغ من قبل عن موقف الاتحاد الأوروبي، وهو موقف يحظى بتأييدنا التام. وأود أن أتوسع بشأن عدد من النقاط التي توليها النمسا أهمية خاصة.

فالأمم المتحدة تعد نفسها حاليا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وبدأ الأمين العام وفريقه، بتشجيع من الدول الأعضاء، عملية إصلاح شاملة. وترحب النمسا بهذا الجهد الكبير لإعادة توجيه المنظمة نحو تلبية احتياجات المستقبل، ونحن نؤيد تأييدا تاما مقترحات الأمين العام. وأود أن أؤكد بوجه خاص على النقاط التالية: أولا: تبسيط هيكل القيادة والإدارة؛ ثانيا: توحيد وجود الأمم المتحدة في الميدان؛ ثالثا: العودة بالتنمية الى مركز الصدارة في أنشطة الأمم المتحدة والجمع على نحو أفضل بين قدرات صناديق وبرامج الأمم المتحدة؛ ورابعا: تعزيز حقوق الإنسان في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة.

بيد أن الأمم المتحدة لن تنجح في الاضطلاع بمهامها من دون توفير الموارد الكافية لها. فطالما أن الدول الأعضاء لا تحترم التزاماتها بالكامل، ستظل الحالة المالية للمنظمة حرجة. ولذا فإن تسوية المتأخرات ضرورة لا بد منها. وتفخر النمسا بسجلها التقليدي في دفع إسهاماتها للأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المحدد. ويتطلب ذلك إرادة سياسية جادة والتزاما مخلصا من جانب كل حكومة. ومن نافلة القول، إن القرارات الأحادية غير مقبولة في إطار التعاون المتعدد الأطراف.

لقد أصبحت وبحق مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب أولوية أولى للمجتمع الدولي. وهناك تقريبا ١,٠ في المائة من سكان العالم ممن تجاوزوا سن الخامسة عشرة يسيئون استعمال المخدرات. وتشير التقديرات الى أنه تم إنتاج ٣٠٠ طن من الهيروين كل عام خلال هذا العقد لاستهلاك ٨ ملايين مدمن. وبينما أمل أن يكون للتعاون الإقليمي أثره عما قريب في الإسهام بشكل فعال في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها، فإن اعتزام الأمين العام تعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا المجال يستحق دعم جميع الدول الأعضاء.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأرحب بحرارة بتعيين الرئيسة ماري روبنسون في منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وتتعهد النمسا بتقديم الدعم الكامل لها في أداء مهمتها. إن شخصيتها البارزة ستسهم من دون شك في زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

إن استعراض إعلان وبرنامج عمل فيينا والذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سيعلنان من عام ١٩٩٨ عام حقوق الإنسان. وهذا سيتيح لنا فرصة فريدة لتشكيل البرنامج الدولي لحقوق الإنسان للألفية الجديدة. ويجب أن يظل هدفه الرئيسي هو احترام معايير حقوق الإنسان الدولية على الصعيد الوطني. ولهذا فإن لدور الحكومات أهمية حاسمة؛ وكذلك دور المجتمع المدني.

لذا ينبغي للمجتمع الدولي ألا يؤمن الإذعان لهذه الالتزامات وتقديم المساعدة الضرورية فحسب، بل وأن يدعم دور المجتمع المدني أيضا. ونرى في عام حقوق الإنسان هذا فرصة لمساندة المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أركان العالم. ويسر النمسا، باعتبارها الدولة المضيفة للمؤتمر العالمي، والبلد الذي سوف يتقلد رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام ١٩٩٨، أن تعرض تعاونها لضمان أن يكون عام ١٩٩٨ عاما ناجحا لحقوق الإنسان في كل أرجاء العالم.

وتولي النمسا تعزيز الأقليات وحمايتها أهمية عظيمة. ويقوم موقفنا هذا على أساس تجربتنا التاريخية وبناء على اعتقادنا بأن الأقليات العرقية لا تهدد مجتمعاتنا بل تثريها. وفي هذا السياق، يسعدني أن أشير إلى تسوية ناجحة لمسألة أقليات هامة. فالأقلية النمساوية في جنوب التيرول تتمتع اليوم بحكم ذاتي متوازن على أساس معاهدة باريس لعام ١٩٤٦ بين النمسا وإيطاليا. ولقد أثار هذا الحكم الذاتي اهتماما كبيرا في أجزاء أخرى من العالم.

وفيما يتعلق بعام حقوق الإنسان، ما يزال تنفيذ منهاج بيجين ذا أولوية. وتؤيد النمسا، على وجه الخصوص، الجهود المبذولة لتعزيز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أننا نسهم في زيادة التنفيذ العملي لمعاهدات دولية أخرى بشأن حقوق

التزامنا السياسي من خلال رص الصفوف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسعي معا بقوة لتحقيق تقدم في الجهود الوقائية.

وتشكل الألغام الأرضية المضادة للأفراد تهديدا خبيثا بصورة خاصة لأمن الأفراد والبلدان. وتظل أدوات القتل هذه، حتى بعد عقود من انتهاء الصراع، كما حدث في الحرب العالمية الثانية، متوارية عن الأنظار إلى أن تنزل خسارة فادحة بالسكان المدنيين، فتقتل أو تشوه أكثر من ٢٠٠٠٠ شخص كل عام. وفي كل سنة تزيد الألغام التي تزرع بما يتجاوز عشرين ضعفا عن الألغام التي تتم إزالتها. وتشير التقديرات إلى وجود ١١٠ ملايين لغم مزروعة في أكثر من ستين بلدا. وأعتقد أنه لا بد من وقف هذا الصعود السريع لأعداد الموتى.

لقد كانت النمسا من بين أوائل البلدان التي حظرت الألغام الأرضية المضادة للأفراد على الصعيد الوطني. وأيدنا بقوة فرض حظر تام وأعدنا مشروعاً لهذه الاتفاقية. واضطلعت المنظمات غير الحكومية بدور بارز في تهيئة الزخم الضروري، وأود أن أتوجه إليها بالشكر على ذلك باسم الحكومة النمساوية. وتفاوض مؤتمر أوصلو الدبلوماسي بشأن معاهدة على هذا الأساس، وإنني أتطلع إلى التوقيع على الاتفاقية في أوتاوا، مع العديد من زملائي الذين يتشاطرون هذا الهدف. وأحث البلدان التي لم تتمكن من الانضمام إلى توافق الآراء في أوصلو على أن تصبح جزءاً من هذه العملية في القريب العاجل.

ولقد كان تيد تيرنر كريما حين خصص جزءاً من تبرعه الذي لم يسبق له مثيل والبالغ بليون دولار لدعم تكثيف جهود إزالة الألغام.

إن كرامة وقيمة الإنسان لهما طابع عالمي. وعليه، فإن من واجب منظماتنا العالمية أن تساعد في تنفيذ الالتزامات الحكومية في هذا المجال. ومنذ انعقاد مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان، فإن حقوق الإنسان انتقلت إلى مركز الصدارة في أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها. وترحب النمسا بهذا الاتجاه - وثمة علاقة أساسية بين احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستدامة. كما أن ضمان حقوق الإنسان شرط أساسي للأمن والاستقرار الدائمين. وهذه الصلة أبرزها الأمين العام في تقريره الجدير بالثناء عن أعمال المنظمة.

وتؤيد النمسا اندماج جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية اندماجا كاملا في أسرة الأمم المتحدة حالما توضع الشروط المسبقة الضرورية، بما في ذلك طلب العضوية، موضع التنفيذ. وفي هذا المقام، تؤكد توقعاتنا بأن بلغراد ستمنح كوسوفو والأقلية الألبانية قدرا كبيرا من الحكم الذاتي.

وتتابع النمسا الموقف في الشرق الأوسط بانشغال عظيم. ونأسف لأن عملية السلام قد توقفت تقريبا. فقد تحطمت الثقة التي بُنيت على أساس عملية أوصلو إلى حد كبير. وينبغي أن تكون مهمتنا الرئيسية هي إعادة بناء وتقوية هذه الثقة، خطوة فخطوة، وعودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. إن الموقف الراهن يزيد من خطر النشاط المتطرف. ومن المؤكد أن أحد الشروط المسبقة للتقدم في عملية السلام هو احترام الأطراف جميعا للاتفاقيات التي أبرمت وللاتزامات التي تُعهد بها.

والنمسا مشغولة إلى حد كبير بالموقف الاقتصادي والاجتماعي المزعزع في الأراضي الفلسطينية حيث يبلغ معدل البطالة ٧٠ في المائة. ومن الأهمية بمكان خلق الظروف الاقتصادية الضرورية كأساس للاستقرار السياسي. ولن يقوم سلام دائم بدون استجابة معقولة للحاجات الاقتصادية للشعب في المنطقة.

ومنذ عام ١٩٦٠، شاركت النمسا بنشاط كبير في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونظرا للأهمية المتزايدة للترتيبات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لحفظ السلام المعاصر، بدأت بلادي في التعاون الوثيق مع الدول والمنظمات التي لها أدوار قيادية في هذا الميدان. وفي عام ١٩٩٧، قدمت النمسا حوالي ١ ٢٠٠ من الجنود والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية إلى إحدى عشرة عملية مختلفة لحفظ السلام في أنحاء العالم، بما في ذلك قوة تثبيت الاستقرار وعملية البانيا.

وتؤيد النمسا بنشاط نظام تربيئات القوات الاحتياطية الذي أنشئ في ١٩٩٤؛ وفي هذا الشأن، شاركت في إنشاء لواء من القوات الاحتياطية عالية الاستعداد التابعة للأمم المتحدة، في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، التي أنشئت لبناء قدرة على العمل الوقائي السريع والاستجابة في حالات الأزمات.

الإنسان مثل اتفاقية حقوق الطفل، وخاصة فيما يتعلق بالعدالة للأحداث.

وتحتل العمالة، كمسألة تشغل العالم بصورة متزايدة، المكانة التي تستحقها في جدول الأعمال السياسي، وإننا نحث الحكومات على تطوير أدوات أخرى لمكافحة البطالة عن طريق الرصد الفعال للسياسات العمالية. وقد قدم مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن مجموعة من المبادئ والأهداف في هذا الصدد، ولكي نؤكد هذه الالتزامات ونحدد الممارسات الجيدة، أود أن أعيد إلى الأذهان أن النمسا، متابعة منها لمؤتمر كوبنهاغن، ستستضيف اجتماعا للخبراء الدوليين بشأن العمالة في أوائل شباط/فبراير ١٩٩٨.

ومن خلال جهودنا المشتركة لتعزيز التنمية المستدامة، أصبح الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي لصالح جميع البلدان مسألة ذات أهمية متزايدة للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. وأود أن أعيد تأييد بلادي كاملا لهدف الأمم المتحدة في توسيع نطاق الأنشطة في هذا الميدان. ونرحب بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن استطلاع الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، الذي سيعقد كدورة خاصة من دورات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وهي مفتوحة لكل الدول الأعضاء، في فيينا، في تموز/يوليه ١٩٩٩.

وبلادي ملتزمة تماما بعملية السلام في يوغوسلافيا السابقة، وخاصة في البوسنة والهرسك. وتتهيئ اتفاقيات دايتون الإطار لعودة البوسنة إلى حالة طبيعية وإلى الاستقرار وإلى الانتعاش الاقتصادي والمصالحة بين الجماعات العرقية. ولذا فمن المحتم تنفيذ اتفاقية دايتون تنفيذا كاملا وشاملا. وهذا يتضمن مثول كل المدنيين بجرائم الحرب حيثما كانوا أمام العدالة. وإذا أردنا المحافظة على عملية دايتون، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ملتزما بحزم باتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية والعسكرية اللازمة حتى بعد تموز/يوليه ١٩٩٨. ويجب أن يظل التأييد الدولي مشروطا بالإذعان الكامل لكل الالتزامات الدولية. وأود الإشادة بصورة خاصة بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لشرق سلوفينيا، وبرانغا وغربي سيرميوم التي أسهمت إسهاما لا تقدر قيمته في تعزيز السلام في تلك المنطقة.

النجاح وتفضي باسغال دورتنا إلى نتائج تفتح أبوابا جديدة للسلام والتعاون والرفاه.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كامبل (أيرلندا).**

وأغتنم هذه المناسبة لأعرب للرئيس السابق السيد غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا الصديقة عن مشاعر التقدير والامتنان لجهود الموقفة وتسييره الناجح لأشغال دورتنا المنصرمة.

كما أود أن أتقدم للأمين العام الجديد للأمم المتحدة السيد كوفي عنان بأخلص التهاني لما حظي به من ثقة من خلال تقلده مسؤولية الأمانة العامة للأمم المتحدة والتي جاءت لتتوج سنوات من الحنكة في التسيير والجهود المتواصل في إطار الأمم المتحدة، ولتؤكد عمق التقدير الذي تحظى به دولة غانا الصديقة.

لا يزال العالم يعيش منذ دورتنا الأخيرة مخاض تفاعلات سياسية واقتصادية لم ترق مع الأسف إلى مستوى طموح البشرية في تقريب المجتمع الدولي من الطمأنينة والأمن والسلام، إذ لا تزال التعاملات الدولية مشحونة بعوامل التوتر والاضطراب، حيث أصبحت تطفو على الساحة الدولية صراعات جديدة تهدد أمن الشعوب واستقرارها وسيادتها.

وأمام هذه التحديات نرى أن معالجة القضايا المطروحة على الساحة الدولية لن يتأتى إلا من خلال مجهودات دولية في كنف الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، فإننا نشيد بجهود السيد الأمين العام الهادفة إلى إصلاح الأمم المتحدة، وإعادة هيكلتها وتطوير أساليب عملها وفق ما تحتمه ضرورات العصر، مؤكداً من مؤازرتنا لكل المساعي الرامية إلى تعزيز منظمتنا وتقوية فعاليتها حتى تؤدي رسالتها كاملة طبقاً لمقتضيات ميثاقها.

ونعتقد جازمين بأن أي إصلاح يستهدف إعادة هيكلة المنظمة أو ترشيح نفعاتها، لن يحقق مبتغاه، إلا إذا أخذت بعين الاعتبار اهتمامات الدول النامية، وفي مقدمتها تخطي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول وتوفير الإمكانيات المادية والتقنية اللازمة لذلك.

وإني مقتنع بشدة بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم باستثمار أكبر في مجال منع الصراعات والدبلوماسية الوقائية وخاصة في أوقات شح الموارد المالية، والأمم المتحدة لها الولاية لاتخاذ دور قيادي في تطوير أدوات الدبلوماسية الوقائية تطويراً أكثر.

والنمسا عضو مخلص في المنظمة العالمية ونصير قوي لها وستظل كذلك، فالأمم المتحدة، منظمنا، هي الأداة العالمية الوحيدة التي تستطيع أن تقدم الرد الضروري على التحديات العالمية الحاضرة وهي: القضاء على الفقر، وحماية بيئة كوكبنا الأرضي، ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأطفال. ولهذا الغاية، علينا أن نقوي الأمم المتحدة.

**كلمة دولة السيد عبد اللطيف الفيلاي، الوزير الأول  
وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة  
المغربية**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه دولة الوزير الأول وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية.

**اصطحب السيد عبد اللطيف الفيلاي، الوزير الأول  
وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة  
المغربية إلى المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني كثيراً أن أرحب بدولة الوزير الأول وزير الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، السيد عبد اللطيف الفيلاي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد الفيلاي (المغرب):** يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم باسم وفد المملكة المغربية بخالص التهاني على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقديرًا لمراسككم السياسي وكفاءةكم العالية.

كما يطيب لي أن أحيي فيكم ممثل البلد الصديق أوكرانيا الذي تربطه بالمملكة المغربية صداقة وثيقة وتعاون تام. ولي اليقين بأن حنكتكم الواسعة ودرايتكم العميقة بالقضايا الدولية لمن شأنها أن تضمن لمداولاتنا

معها مما سيساعد على تحقيق الأمن والسلام لجميع شعوب المنطقة ويتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الصدد يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات الضرورية والكفيلة بحمل إسرائيل على احترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إن استقرار الشرق الأوسط يقتضي بالضرورة تحقيق أمن الخليج واستتبابه. وإنما إذ نعرب عن أسفنا العميق لمعاناة الشعب العراقي الذي يعيش ظروفا قاسية ناجمة عن الحصار الاقتصادي المفروض عليه منذ سنوات، لنؤكد بأن تطبيق قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) بشأن النفط مقابل الغذاء يعد خطوة أولى نحو رفع الحصار عن الشعب العراقي وتطلع إلى يوم قريب تنتهي فيه تلك المعاناة ويعود فيه العراق إلى ممارسة حقوقه كأحد أعضاء الأسرة العربية وكعضو فاعل وبناء في المجتمع الدولي.

إن انتماء المغرب إلى منطقة المغرب العربي يجعله يولي للخلاف القائم بين الجماهيرية الليبية وبعض الدول الغربية أهمية خاصة لماله من انعكاسات سلبية على الأوضاع الإقليمية وعلى الشعب الليبي الشقيق.

وإننا ندعو إلى التجاوب مع المبادرات الإيجابية التي تقدمت بها الجماهيرية العربية الليبية والمرونة التي أظهرتها، وكذا مساعي كل من اتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز سعياً إلى رفع العقوبات المفروضة على هذا البلد.

إن المغرب الذي تابع عن كثب تطور الأوضاع في البوسنة والهرسك وساهم مع باقي مكونات المجتمع الدولي من خلال مبادرات رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي من جهة، وتواجد وحدات عسكرية مغربية ضمن قوة التنفيذ وقوة تثبيت الاستقرار، ليعرب عن ارتياحه لما تم تحقيقه من تقدم في تنفيذ الجوانب العسكرية والمدنية من اتفاقات دايتون، ويؤكد ضرورة مواصلة الجهود من أجل التطبيق الشامل لهذه الاتفاقات وإقرار الحقوق المشروعة لشعب البوسنة والهرسك وإعادة إعمار هذا

وبخصوص توسيع مجلس الأمن نود التأكيد على ضرورة توافق الآراء وتحقيق التوازن والتمثيل المنصف لجميع القارات، لا سيما وأن الظروف التي أنشئت فيها هيكل منظمتنا ومن بينها مجلس الأمن قد ولت، وأصبح العالم يعرف تحولات عميقة ومتسارعة مما يفرض إعادة النظر في تركيبه والدور المنوط به كي يصبح جهازاً فاعلاً وغير خاضع لأغراض ومصالح مخالفة لميثاق الأمم المتحدة.

لقد استبشر المجتمع الدولي خيراً وهو يتابع مسلسل السلام في الشرق الأوسط من خلال الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف المعنية.

غير أن التوقف الذي عرفه مسلسل السلام، من جراء نقض الحكومة الإسرائيلية لجميع العهود وخرقها لسائر الالتزامات وانتهاكها لقواعد التعامل الدولي، أصبح يهدد بنسف كل الجهود التي بذلت من أجل تثبيت دعائم السلم في المنطقة.

وقد تجسد نقض الحكومة الإسرائيلية لالتزاماتها في قرارها بالعودة إلى السياسة الاستيطانية، وتغيير المعالم الحضارية والبشرية للقدس الشرقية، الذي يعد انتهاكاً للاتفاقيات المبرمة مع الطرف الفلسطيني. كما أن هذا القرار الانفرادي واللامشروع يعتبر انتهاكاً صريحاً لاتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم على سلطة الاحتلال إحداث أي تغيير في المناطق الواقعة تحت نفوذها.

إن إسرائيل التي تتماهى في رفضها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) قد أقدمت من جديد على تصعيد التوتر في جنوب لبنان، ولا تزال مستمرة في تجاهلها للاقتراحات السورية باستئناف المفاوضات من حيث توقفت.

إن رؤيتنا كانت تنطلق من اقتناعنا بأن السلام لن يكتب له الدوام في المنطقة أو يحقق مبتغاه إلا عبر التعامل المتكافئ الذي يحقق الصالح المشترك لجميع الأطراف، وفي إطار منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وانطلاقاً من إيماننا بضرورة مواصلة جهود السلام والسير بهذا المسلسل وفقاً للإطار القانوني المحدد له، فإننا نؤكد على ضرورة الوفاء بكافة الالتزامات التي تملئها الاتفاقات المبرمة والتزام المصادقية في التعامل

المائل الآن أمام المجتمع الدولي يكمن في مدى القدرة على التعامل مع قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأبعادها المتداخلة ليتلاحم ذلك مع مجهودنا من أجل تحقيق الأمن والسلام.

إن تحرير الأسواق الدولية وعولمة الاقتصاد وشموليته قد أديا إلى تزايد ملحوظ في قيمة المبادلات التجارية وحركة انتقال الأموال، إلا أن ذلك لم يخفف لا من تهميش الدول النامية ولا من عبء مديونيتها.

والمغرب، الذي يتتبع باهتمام أشغال المنظمة العالمية للتجارة، يرى أن تحرير التجارة الخارجية يجب أن يستهدف أساسا تصحيح الاختلالات القائمة والتخفيف من التباين القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ونأمل أن يشكل المؤتمر الثاني للمنظمة، المقرر عقده في جنيف، فرصة جديدة أمام المجتمع الدولي تفضي إلى تمكين قواعد التعامل المتعدد الأطراف وإلى اتخاذ قرارات كفيلة بخلق توافق بين ضرورة تحرير التجارة واحتياجات التنمية المستجيبة لطموحات الدول النامية بأن تسمح لها، إذا اقتضت الضرورة، باتخاذ إجراءات حمائية لاقتصاداتها.

وبخصوص قضية الصحراء، فإن المغرب، الذي تجاوب منذ البداية مع السيد جيمس بيكر حال تعيينه كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة في موضوع الصحراء، ليأمل أن تمكن النتائج التي تم التوصل إليها من تنفيذ مخطط التسوية الأممي.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب، الذي بادر باقتراح تنظيم الاستفتاء منذ سنة ١٩٨١، ليؤكد اليوم استعداداه ورغبته للتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

لعل أهم انجاز حققته الأسرة الدولية خلال القرن الذي نودعه اليوم، هو نهاية الاستعمار عن معظم جهات المعمورة. فقد شهد العالم خلال الشهور الأخيرة عودة هونغ كونغ إلى وطنها الأب، جمهورية الصين الشعبية وكذا الشأن بخصوص ماكاو سنة ١٩٩٩.

وعلى ضوء ما تم بالنسبة لهونغ كونغ وما هو مقرر بالنسبة لمستقبل ماكاو، فإن المنطق أصبح يفرض ضرورة

البلد بتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك وفقا ما أقرته مؤتمرات الدول المانحة.

إن المغرب، بحكم انتمائه للقارة الأفريقية ولما يربطه بدولها من علاقات عريقة ومتنوعة، ووعيا منه بما يمليه عليه هذا الانتماء، يعبر عن انشغاله العميق لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عدد من مناطق القارة.

ففيما يخص الأمن والاستقرار، فإن المغرب يتابع بقلق بالغ استمرار عدة بؤر للتوتر في بعض مناطق أفريقيا، ويؤكد مجددا عزمه على دعم ومساندة المجهودات التي تبذلها المجموعة الدولية لإيجاد حلول دائمة ومناسبة لتلك الأزمات.

ومن جهة أخرى لا يزال الوضع الاقتصادي المزري في أفريقيا يشكل مصدر انشغال بالنسبة للمجموعة الدولية. ويتمثل هذا الوضع خاصة في ضعف مساهمتها في التجارة العالمية وفي ارتفاع حجم مديونيتها، كما يتمثل في العجز المزمن في بنيتها الأساسية والتدهور الكبير لأوضاعها الاجتماعية والصحية فضلا عن ضآلة الاستثمارات الأجنبية، هذا على الرغم مما قامت به بعض الدول من إصلاحات هيكلية صارمة.

وإذ نعرب عن ترحيبنا بمبادرة البرتغال الرامية إلى تنظيم قمة أوروبية أفريقية تهدف إلى تدارس الأوضاع في القارة السمراء وإيجاد الحلول المناسبة لها، فإننا نعتبر أن هذه المبادرة تترجم ووعي الاتحاد الأوروبي بمسؤولياته إزاء أفريقيا. ويقترح المغرب في هذا الشأن تنظيم اجتماع وزاري من أجل التحضير لهذه القمة. كما أن مبادرة مجلس الأمن اليوم، الذي دعا إلى عقد اجتماع خاص على مستوى وزراء الخارجية لتدارس الوضع في القارة الأفريقية، تبرهن على مدى انشغال المجتمع الدولي بخطورة الوضع السائد في أفريقيا.

هذا ولقد اعتمد المغرب دائما في تعامله مع كافة الدول الأفريقية سياسة تهدف إلى إقامة علاقات تعاون فعالة تأخذ بعين الاعتبار أولويات شركائه وحاجياتهم الأساسية.

لقد أصبح متداول بعد التحولات العميقة التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، أن عولمة الاقتصاد هي السمة الرئيسية لعصرنا. إلا أن التحدي

في تعزيز السلم والتنمية في العالم، ومع ذلك فإنها أمر لا غنى عنه إذا كنا نريد حقا أن ننهض بكفاءة المنظمة وفعاليتها، ونهيئها لخدمة المجتمع الدولي في السنوات المقبلة.

ويثق وفد بلدي بأننا، في ظل قيادة الرئيس القديرة، سنتمكن من إحراز تقدم في مساعيها. فخبراته الدبلوماسية الواسعة إلى جانب معرفته الوثيقة بالمنظمة، ستسهم بالتأكيد في توجيه جهودنا وتعجيلها. ونحن نهنته على انتخابه بالإجماع ونطمئن على استعدادنا للتعاون معه لجعل هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة نقطة تحول هامة في حياة المنظمة.

ونعرب لسلف الرئيس الموقر، السفير غزالي إسماعيل ممثل ماليزيا، عن تقديرنا العميق والصادق لما أبداه من تصميم ودينامية في أعمال الدورة الماضية. ومن مآثره العظيمة أنه عمل بلا كلل للتوصل إلى اتفاق عام بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لتنشيط الأمم المتحدة. وما من شك في أن قيادته المثالية ستلهمنا إلى الوفاء بالمهمة الموكلة إلينا دون تأخير لا لزوم له.

أود أيضا أن أذوه مع التقدير بالإسهام البارز الذي قدمه أميننا العام، السيد كوفي عنان، لعملية الإصلاح منذ توليه منصبه. ووفاء منه للعهد الذي قطعه للجمعية العامة، قدم لنا مجموعة من الاقتراحات الشيقة لإعادة تشكيل المنظمة وتأهيلها للخدمة في القرن الحادي والعشرين. وهذه الوثيقة الشاملة والبناءة تتطلب منا النظر الجاد. وبالتالي فإنني أعتزم، في حدود الوقت المخصص لي، أن أدلي ببضعة تعقيبات أثق بأنها، رغم طبيعتها الموجزة والتمهيدية، ستكون تبياناً لتفكيرنا في الوقت الحالي بشأن الطرق والوسائل التي يمكن بها إصلاح المنظمة.

اسمحوا لي، أولاً، أن أقول إننا نتشاطر الرؤية التي طرحها الأمين العام لدور الأمم المتحدة في المستقبل. لقد برهنت المنظمة على قدرتها على منع نشوب حروب كبرى وصياغة توافق آراء دولي حول جوانب هامة من العلاقات الدولية. وهي الآن مهيأة لاستكشاف الامكانيات الكثيرة لتعددية الأطراف، والدول الأعضاء، الكبيرة والصغيرة، ترى بشكل متزايد أن من مصلحتها أن تتعاون مع الأمم المتحدة كيما تعزز قدرتها إلى أقصى حد على التعامل مع الشواغل الدولية العديدة. ويتزايد للجوء إلى أجهزتها من أجل معالجة قضايا مثل التنمية والبيئة

تصفية ما تبقى من بؤر الاستعمار في العالم، وأخص بالذكر هنا مدينتي سبتة ومليلية المغربيتين والجزر المجاورة لهما، التي لا تزال تخضع للسيطرة الأسبانية.

ولقد كان المغرب ولا يزال يؤمن بفضيلة الحوار كأسلوب حضاري من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة سبتة ومليلية بصورة تمكن المغرب من استرجاع سيادته وتضمن لأسبانيا مصالحها.

وفي هذا السياق، كانت مبادرة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الهادفة إلى خلق خلية مغربية اسبانية للتفكير من أجل إيجاد حل نهائي لهذه القضية، وهي مبادرة تحمل في طياتها تحقيق مزيد من التقارب بين البلدين ستمتد آثاره إلى آفاق أرحب وأشمل، وذلك امتداداً لما يجمع المغرب واسبانيا من وشائج ضاربة جذورها في أعماق التاريخ، ومن علاقات متميزة وتعاون متعدد المجالات.

إن البشرية ما زالت متشبثة بالأهداف النبيلة والمقاصد السامية التي يتوخاها ميثاق منظمنا. وعلينا أيضاً، أن نواصل جميعاً بذل الجهود من أجل دعم هذه المقاصد حتى نستشرف جميعاً بثقة وبمزيد من الأمل غداً أفضل للإنسانية جمعاء.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر دولة الوزير الأول ووزير الخارجية والتعاون في المملكة المغربية على خطابه.

**اصطحب دولة السيد عبد اللطيف الغيلالي، الوزير الأول ووزير الخارجية والتعاون في المملكة المغربية من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كليمنت روهي، وزير خارجية جمهورية غيانا.

**السيد روهي** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): منذ بعض الوقت تنخرط الأمم المتحدة في عملية إصلاح وإعادة تشكيل الغرض منها تحسين قدرتها على التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها العالم اليوم. ولقد كانت عملية مرهقة ومضیعة للوقت جعلتنا، والحق يقال، نصرف انتباهنا إلى حد ما، عن مهمتنا الأساسية المتمثلة

بالحاجة إلى التوفير، ولكننا نأمل ألا يكون ذلك على حساب الولايات الواضحة للدول الأعضاء، والطبيعة الأساسية للمنظمة. فسيكون من دواعي الأسف الشديد أن يؤدي خفض التكاليف إلى إفراغ الأمم المتحدة من مضمونها.

إننا نوافق بالتأكيد على الفكرة التي طرحتها حكومة اليابان أساساً، والتي حظيت لاحقاً بتأييد مجموعة البلدان السبعة والتي تدعو إلى تحويل الوفورات الإدارية إلى الأنشطة الإنمائية؛ ويمكن لهذه المبالغ، على الرغم مما يفترض بأنها ستكون محدودة كما، أن تكفي لأداء دور حفاز في تمويل حساب التنمية الذي يقترحه الأمين العام. إننا، وعلى غرار باقي دول العالم، نرحب بالهدية السخية التي قدمها رئيس "ترنر كوميو نيكاشينز"، الذي شارك بنفسه في الجلسات العالمية بشأن التنمية لعام ١٩٩٤ والذي رأى الآن إن الوقت قد حان ليهب لنصرة هذه القضية. وحسب المرء أن يأمل في أن يحذو آخرون في القطاع الخاص حذوه في القيام بعمل خير كهذا.

إن "خطة للتنمية" التي اختتمت مؤخراً توفر، إلى جانب الاستراتيجية الإنمائية المشتركة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية، أساساً للسير قدماً في ميدان التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

وكلا الوثيقتين تتقبل حقيقة أنه في حين أن لتدفقات الاستثمارات الخاصة دوراً هاماً تؤديه في التنمية فإنها، بسبب طابعها المتسم بدرجة عالية من الانتقائية وتعذر التنبؤ بها عموماً، لا تكفي لضمان تحقيق التنمية للبلدان المحرومة الصغيرة. فبالنسبة إلى هذه البلدان، وأدرج بلدي بينها، ستظل المساعدة الإنمائية، وتخفيف الديون وبناء القدرات وزيادة التجارة أموراً ملحة من أجل تقدمنا.

وعلى الصعيد الاقتصادي الكلي سنظل نتوقع من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي أكبر في توطيد السياسات الإنمائية. فقد قال الأمين العام:

"إن دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة التي نص عليها الميثاق".

والمرض والاتجار بالمخدرات والإرهاب، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. والعديد من وكالاتها المتخصصة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وغيرها الكثير مما لا يتسع المجال لذكره، يلبي احتياجات أضعف الشرائح السكانية في مجتمعاتنا، أي المسنين والنساء والأطفال وشعوبنا الأصلية.

والأمم المتحدة التي قامت على دعائم تعددية الأطراف، توفر للدول الأعضاء محفلاً فريداً من نوعه يمكنها أن تجتمع فيه معا وتعمل من أجل خيرها العام. وخطتها الكبرى التي رسمتها قبل خمسين عاماً لا تزال تشكل، عموماً، خطة مفيدة لتعزيز الكياسة الدولية. ومن المهم، إذن، عندما نخطط لعهد جديد أن نتمسك برؤية المؤسسين الباقية حتى لا نصطدم بصخور العزلة ونترك لنكافح بقدر ما في وسعنا لمجرد البقاء.

وترجمة هذه الرؤية بفعالية إلى واقع تتطلب وجود قيادة قوية ودينامية. وقد دلل التاريخ على أن أسس تطلعاتنا، في أحيان كثيرة جداً، لا تتحقق بسبب عدم كفاية الالتزام السياسي والتوجيه السياسي. فكثيراً ما تنظر الدول إلى العالم من خلال منشور مصلحتها الذاتية الضيقة وتتعامى عن فضائل العمل المتضافر. ومع ذلك، فإن تحديات عصرنا الذي لا يمكن فيه لأي دولة بمفردها، مهما كانت غنية أو قوية، أن تأمل في أن تكون معتمدة على ذاتها كلية، تتطلب أعلى مستويات التعاون الدولي. وبوحدة القصد وحدها نستطيع، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أن نأمل في تحقيق تطلعاتنا المكرسة بكل شموخ في الميثاق.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام، بوصفه الموظف الإداري الأكبر في المنظمة، أثبت وضوح رؤيته وروحه القيادية في وضع مقترحاته الخاصة بالإصلاح. ومن دواعي ارتياحنا الخاص أنه لدى تحديد أولوياته بالنسبة لعمل المنظمة في المستقبل، أولى أهمية كبرى للأنشطة الإنمائية. ففي وقت يضعف فيه الدعم المالي يصبح من الحتمي وضع استراتيجيات ملائمة للقضاء على الفقر في العالم واستعادة الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في البلدان النامية الصغيرة.

وبالتالي فإننا نرحب باعتماد الأمين العام تعزيز القدرة الإدارية داخل الأمانة العامة من أجل تحقيق التنسيق الكامل للجهود، والتخطيط المسبق. ونسلم



تقصي وتمحيص هذه المقترحات في اجتماعات عامة غير رسمية للجمعية ثم إحالتها رسمياً بعد ذلك، كمجموعة متكاملة إلى الجمعية العامة لاعتمادها توطئة لتنفيذها. وبالتعاون الدؤوب من جانب الجميع، لن يكون ثمة ما يدعو إلى تعذر التوصل إلى تعذر التوصل إلى إقرار هذه الإصلاحات في أوائل العام الجديد.

إلا أن تغيير شكل المؤسسات ليس ضماناً في ذاته لتحقيق التنمية. إذ تبقى الإرادة السياسية للدول هي القوة الدينامية الأهم. فالاستراتيجيات المتعددة التي صغناها والبيانات الكثيرة التي أصدرناها، لا تزال إجمالاً غير متحققة. ومن ثم لا غرو في أننا نجد الفقر يشكل اليوم التهديد الواحد الأكبر للسلم والأمن العالميين.

إن تخفيف حدة الفقر العالمي تمهيداً للقضاء عليه في نهاية المطاف ضرورة حتمية لا يمكن للأمم المتحدة أن تتجاهلها. وفي استعراض منتصف المدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي جرى في حزيران/يونيه من هذا العام، أوشكنا أن نتفق على تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥. وستسح لنا هذا العام، في دورة كيوتو لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولاحقاً في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فرص أخرى لزيادة الترويج للتنمية المستدامة. وينبغي ألا نضوت هذه الفرص في متابعسة جهودنا من أجل إقامة شراكة تحقيق المنفعة لجميع الدول.

وتبقى حكومتي، من جهتها، معاهدة النفس على تحقيق هذه الغاية. وإظهاراً لجديتنا في هذا المسعى قمنا بالوفاء بجميع الالتزامات التي اعتبرت ضرورية للتنمية الوطنية. وعلى نحو ما نادى به البنك الدولي في منشور معنون "شراكة من أجل التنمية المستدامة"، سعينا إلى تعزيز

"الإدارة الشاملة الحسنة بجميع جوانبها، بما في ذلك كفاءة سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد بوصف كل هذه الأمور عناصر أساسية في الإطار الذي يتيح للاقتصادات أن تزدهر".

لقد أوجدنا مجتمعاً ديمقراطياً بمعنى الكلمة، مجتمعاً تعتبر فيه التنمية حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وقد

ولا يمكن بالتالي تهميش دورها في العملية الإنمائية. بل يجب بالأحرى أن تكون محركها الرئيسي.

وبناء عليه، يجب أن يكون هيكلها وعملها على نحو يوفر "نهجاً يتسم بالتكامل والتعاون بدرجة أكبر". إن تحقيق المزيد من التنسيق للأنشطة الإنمائية، في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي، أمر أساسي. وكما سبق أن ذكر فإن إنشاء فريق جديد للتنمية وإقامة إطار للتنمية/المساعدة في الأمم المتحدة، قد يوفران التركيز والتوجيه اللازمين. إلا أنه ينبغي لنا توخي الحذر كي نكفل ألا يؤدي أي إدماج يحدث إلى خسارة مواطن القوة المتوفرة الآن لدى الجهات الفاعلة والوكالات المتفردة.

إننا نؤيد تأييداً كاملاً الاقتراح الي يدعو إلى قيام علاقة أوثق وأمتن تعاوناً بين البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. ذلك أنه مع مرور الوقت، خرجت هذه الهيئات، على رغم ارتباطها بالأمم المتحدة، عن ولاياتها الأصلية لتنمو في شكل مستقل تماماً عن المنظمة. لقد آن الأوان كي تركز هذه الهيئات على التنمية البشرية بوصفها أمراً له كيانه المتميز عن تمويل التنمية. لذا، ينبغي لنا أن نسعى إلى تحقيق التناغم بينها وبين الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشجع الأمين العام على اتخاذ ما يلزم من خطوات بهدف تحقيق هذا التناسق في الجهود الإنمائية. ويتعين علينا أيضاً في مرحلة من المراحل النظر في كيفية توطيد علاقة منظمة التجارة العالمية بالأمم المتحدة.

ويجب علينا في الوقت نفسه تكميل هذه الجهود عن طريق إسناد المسؤولية المباشرة الواسعة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لقيادة مهمة التنمية. ففي الماضي، ظلت هاتان الهيئتان للأسف متخلفة عن الركب في العملية الإنمائية. ورغم فائدتهما كمحظلين للحوار ولبناء التوافق، فإنهما لم تنجحا في إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه العملية، لذا ينبغي لنا أن نجهد لتحويلهما بحيث تصبحان قادرتين على توفير قوة دفع سياسي أقوى للتنمية، وكفالة وجود إدارة عالمية فعالة للاقتصاد الكلي.

إننا نأمل أن تتمخض عن هذه المناقشة إشارة واضحة إلى المقترحات والتوصيات التي تعتبر مرغوباً فيها وقابلة للتنفيذ. وبعس هذه - كتحويل مجلس الوصاية إلى محفل لمعالجة قضايا من قبيل المشاعات المشتركة - سيستلزم بالطبع مزيداً من الدراسة. ويمكن

فيها الالتزامات الدولية المتزايدة دوماً والمساعدة الإنمائية المتناقصة، من أين سيأتي التمويل الضروري؟ الإجابة عن هذا السؤال هامة بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة، لأنه ما لم تتمد المنظمة بموارد كافية يمكن التنبؤ بها، ستكون عاجزة عن الوفاء بالمتطلبات العديدة التي تلقاها عليها الدول الأعضاء.

ويرى وفد بلدي أن الوقت قد حان لتناول هذه المسألة. وقد تطرق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى هذه المسألة في مناقشات جرت مؤخراً على مستوى رفيع، ولكننا لا نزال بعيدين عن اختبار صحة الأفكار العديدة التي طرحت لإيجاد طرق جديدة وإضافية لتمويل التعددية. وقد كشفت الدراسات المبدئية التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات إنمائية أخرى عن أن بعض الآليات المقترحة صحيحة وعملية فعلاً. فلماذا إذن لا ترغب بعض الدول في إجراء أي مناقشة مجددة لتقديمها؟ هل السبب أنها تخشى أن تفقد السيطرة على الأمم المتحدة؟ أم أنها غير جادة في تمسكها المعلن بمبدأ تكافل الدول؟

إن ضمان الاستقرار المالي لهذه المنظمة يجب أن ينظر إليه على أنه أمر ضروري ليس فقط للتنمية وإنما للسلم. والأمر الثابت أن عدم الاستقرار والصراع داخل الدول وفيما بينها يرجعان إلى حد كبير إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي إلى التنافس الشديد على موارد محدودة. ولذلك، فإن أي استثمار في التنمية يجب أن ينظر إليه بأنه استثمار في الدبلوماسية الوقائية وفي بناء السلم.

من المسلم به أن هذه مهام مكلفة، لكن لا يمكن أن يكون هناك شك في أن التكلفة الناتجة أقل كثيراً من تلك المترتبة على نشوب الصراع. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعداً لتمويل أنشطة في هذا المجال تمويلاً كافياً لزيادة احتمالات نجاحها.

وإلى جانب الدعم المالي، هناك أيضاً حاجة لقيام مجلس الأمن بممارسة رقابة أكثر وفاء بالغرض. وما من إصلاح للأمم المتحدة سيكون كاملاً دون إصلاح المجلس، الذي هو الجهاز المسؤول أساساً عن صيانة السلم والأمن الدوليين. ومما يؤسف له أننا لا نزال - رغم البحث المكثف - بحاجة إلى تحقيق اتفاق عام بشأن أساس إعادة هيكلة تلك الهيئة الهامة. ومع ذلك، يجب أن نشاور لوفاء بولايتها

أثمرت سياساتنا هذه معدل نمو سنوي ثابتاً يفوق ٦ في المائة. وتشارك اليوم جميع قطاعات مجتمعنا، بما في ذلك الشركات الخاصة والمنظمات الشعبية، مشاركة كاملة في عملية التنمية تحدها في ذلك الثقة والتفاؤل بأننا كأمة، سنتخطى المشاكل التي تعترض سبيلنا حالياً.

وفي غضون أسابيع قليلة، ستمارس أمتنا انتخابات ديمقراطية أخرى، مفتوحة مرة أخرى أمام تخصص وتدقيق مراقبين دوليين. وستستمر هذه الممارسة عن عزم شعبي جديد على مواصلة المضي على الطريق المؤدي إلى تقدم اقتصادي واجتماعي. وبغية تسهيل المضي في هذا الطريق، أعدت الحكومة استراتيجية إنمائية وطنية قائمة على اقتصاد متقاسم بشكل كامل. وقد شارك في إعداد الاستراتيجية خبراء من القطاعين العام والخاص على حد سواء، أعدوا مشروع نص من أجل تشاور واعتماد عام أوسع نطاقاً. ونحن نرى أن هذا يوفر إطار عمل مفيد لوضع السياسات يمكنه، بتحديد الاحتياجات والأولويات، أن يساعد على تعبئة المساعدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات والوكالات الإنمائية الدولية المانحة.

مع ذلك، وكما اعترف بذلك بوضوح رئيسنا الراحل، السيد تشيدي جاغان، فإن آمال وتطلعات البلدان النامية مثل بلداننا لن تتحقق تحققاً تاماً على المدى الطويل حتى تجعل البيئة الدولية أكثر ملاءمة لاحتياجاتنا. ووفقاً لذلك حذب باستمرار طوال حياته إنشاء نظام إنساني عالمي جديد مبني على تنمية اقتصادية مستدامة، ومساواة وعدالة اجتماعية وبيئية، وقائم على إنشاء صندوق إنمائي عالمي منفصل لتقديم المساعدة سواء للشمال أو للجنوب. وهذه الشراكة الجديدة بين الشمال والجنوب يجب أن تصاغ في بحث عن طرق أكثر إيجابية وتجديدا للتغلب على تقلبات عمليتي إضفاء الطابع العالمي والتحرير التي تهمش الملايين من الشعوب بل حتى العديد من الأمم.

لقد احتضنت غيانا بصورة سافرة مبادرة ٢٠/٢٠ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كطريقة لتنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية. وبالإضافة إلى هذا، دعونا إلى الاتفاق على بعض أشكال لفرض الضرائب على مستوى دولي من شأنها، مثل العائدات الوطنية على مستوى البلدان، أن توفر التمويل الضروري للنهوض بالتنمية العالمية. وحتى الآن، لا تزال بعض البلدان المتقدمة النمو متلكئة في التفكير في تلك الطرق الابتكارية لتعبئة الموارد. ولكن في ظروف تسود

الإسرائيلي يعوقان التقدم في تلك المنطقة بأكملها. وفي قبرص، حيث يكبح جماح التوترات فقط بالوجود المستمر لقوات الأمم المتحدة. فإن خطر اندلاع العنف لا يزال قائما. وفي شبه جزيرة كوريا لا تزال عملية إعادة التوحيد سلميا هدفا بعيد المنال. وليس لدى المجتمع الدولي من خيار إلا أن يبذل قصارى جهده لمساعدة الأطراف المعنية في الصراعات أينما كانت على العمل بطريقة سلمية لإيجاد تسوية ودية لنزاعاتها.

إن العالم يريد السلام والتنمية، ويريد أيضا من الأمم المتحدة أن تساعد في تحقيق هذين الهدفين. ويجب على الحكومات أن تهتم بهذه المشاعر وأن تزيد دعمها للمنظمة.

يجب على الأمم المتحدة بدورها أن تسعى إلى الاستفادة من هذا الرافد القيم من حسن النية تجاهها فيما بين شعوب العالم. والإعلام هو حجر الأساس لكفالة الدعم الواسع الانتشار لأنشطة الأمم المتحدة ولتوسيع دورها في الشؤون المالية. ولذلك فإننا ندعو إلى زيارة قدرة النشر لدى إدارة الإعلام وتعزيزها في البلدان المتقدمة النمو، حيث أن الوعي بإمكانات المنظمة أقل مما يجب.

وفي الوقت الذي نقرب فيه من حدث هام، يتمثل في بداية الألف عام الثالثة، يجب أن تتوافر لدينا رؤيا واضحة لما نرغب أن تكون عليه الأمم المتحدة وما نريد منها أن تفعله. وبهذا الوضوح فقط يمكننا أن نتأكد أن عملية الإصلاح ستؤدي إلى تغيير نحو الأفضل. لذلك يأمل وفدي أن تولد هذه المناقشة العامة إحساسا عاما بالقصد بين الدول الأعضاء ورغبة أكيدة من جانبها في الإسراع بتنشيط منظمة ضرورية لبقائنا وتنميتنا.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كندا معالي الأونرابل السيد لويد اكسورني.

**السيد اكسورني** (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتهنئة إلى صديقي العزيز وزير خارجية أوكرانيا لانتخابه رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة ولأنقل إليه أطيب تمنيات كندا بإسهام ناجح وبناء في هذه الدورة. إنني أعلم من اتصالاتي الشخصية الطويلة معه أن مسار هذه المناقشة الهامة في أيد أمينة جدا.

لتصميم مجلس أكثر فعالية وانفتاحا وتمثيلا وقادر تماما على أداء الوظائف الموكولة إليه بمقتضى الميثاق.

وغيانا، بوصفها بلدا عضوا في حركة عدم الانحياز، تعتقد أن هذا الهدف يمكن تحقيقه على أحسن وجه بإجراء توسيع ملائم في طائفة الدول غير الدائمة العضوية. ومع ذلك نحن مستعدون للتفكير، بروح توفيقية، في إجراء توسيع أيضا في طائفة البلدان الدائمة العضوية، شريطة تحقيق توازن بين تمثيل الدول المتقدمة النمو وتمثيل الدول النامية والتوصل إلى اتفاق بشأن تحديد استخدام حق النقض وبشأن مفهوم الاستعراض الدوري. ونحن مستعدون لمواصلة عملنا في هذا الاتجاه حتى يتم التوصل إلى حل.

وفي الوقت نفسه، يسرنا أن نرى تقدما يحرز نحو إنشاء محكمة جنائية دولية سيكون بمقدورها النظر بشكل فعال في الجرائم العديدة التي ترتكب ضد الإنسانية.

وأخيرا، وليس آخرا، نود أن نرى في الحملة من أجل السلام اهتماما ومشاركة أكثر نشاطا من جانب هذه الجمعية في عملية نزع السلاح، حتى تحول أسلحة الحرب إلى أدوات للتنمية. ومع أنه لا يزال يتعين علينا أن نرى أي عائد له أهمية من إنهاء الحرب الباردة، نعتقد أن إجراء خفض في نفقات التسليح سواء بالنسبة للأسلحة النووية أو التقليدية لن يكون من شأنه سوى صالح رفاه جميع الشعوب. ولذلك يجب أن تشجع الجمعية لجنة نزع السلاح على تكثيف جهودها في هذا المجال، ويجب أن تقوم بنفسها بأي عمل تراه ضروريا للإسراع بالتحول من إنتاج الأسلحة إلى المزيد من المساعي السلمية. إن نزع السلاح مسألة ذات أهمية بالغة بحيث لا يجوز تركها للدول العسكرية الكبرى. ولذلك يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يمارس ضغطا مستمرا في هذه العملية كي يحقق النتائج المرجوة.

في الوقت نفسه، يجب علينا أن نكتف دور المنظمة في إحلال السلم في بلدان ومناطق العالم التي لا يزال يشوبها صراع أو تهديد بصراع. وإن الاضطرابات القائمة في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقي والوضع المتوتر في أماكن مثل أفغانستان والبوسنة والهرسك لا تزال تتحدى الحل.

وفي الشرق الأوسط، يبدو أن عملية السلام قد أصابها الجمود. وما برحت قضية فلسطين والنزاع العربي

الحلول من جانب بلد واحد أو مجموعة واحدة ولكن ينبغي بالأحرى أن تستلهم روح الانفتاح والإبداع. وبعبارة أخرى يجب أن نقيم عهداً جديداً بين أعضاء الأمم المتحدة يضع هذه المنظمة على أساس سليم. وكما قال السيد أودوفينكو، نحن عند حد فاصل ولحظة حاسمة لهذه المنظمة ويمكنها أن تقدم لنا زخماً جديداً أو أن تعيق تقدمنا. ويجب أن نقرر على نحو جماعي الاتجاه الذي نسير فيه والنتيجة بين أيدينا جميعاً. وينبغي ألا نضيع هذه الفرصة.

(تكلم بالفرنسية)

وفي رأيي أن حدثاً هاماً آخر جرى منذ أسبوع في أوسلو. فقد وافقت تسعون دولة، تحفزها جهود المنظمات غير الحكومية على نص معاهدة تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وستوقع هذه المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر المقبل، بعد ١٤ شهراً فقط من التفكير فيها.

(تكلم بالانكليزية)

وعندما حضرت المناقشات التي دارت حول هذه المعاهدة في أوسلو لفت نظري بشدة أن ما كان يعرف بعملية أوتساوا يبين الطبيعة المتغيرة لشؤون العالم. كما أنه قبل كل شيء يبين أن انهيار العالم القديم ثنائي القطب وفر فرصاً جديدة كمجتمع مدني، ومواطنين عاديين لكي يؤثروا في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. إن عملية أوتساوا تتمحور حول سلاح يقتل أعداداً لا حصر لها من المدنيين، سلاح فقد الكثير من منافعه العسكرية بغض النظر عما يمكن أن يدعيه البعض. وهذا يبين الشعور المتزايد لدى القاعدة الشعبية للمجتمع العالمي بأن أدوات الحرب التي صممت للقرن العشرين لم يعد لها مكان في القرن الحادي والعشرين.

وعلي أن أقول إن هذا ليس المثال الوحيد لمذهب الجهاد السياسي الجديد لدى القاعدة الشعبية، وهو مذهب يشير إلى بزوغ مشاعات عالمية تعد قوة إيجابية فعالة صوب العالمية وعلى سبيل المثال، فإن النساء في كندا، وقد روعتهن المعاملة التي تلقاها إخوانهن في أفغانستان، بدأت حملة كتابسة الرسائل. وسأسلم للأمم العام اليوم حوالي ٥ ٠٠٠ رسالة تطالبه

اسمحوا لي أيضاً أن أعتنم الفرصة لأشكر السفير غزالي وأن أهنئه على قيادته الفعالة والدؤوبة للجمعية العامة خلال الدورة الحادية والخمسين.

حضرت إلى الجمعية العامة اليوم بشعور بالإلحاح وإيمان وثقة راسخين أننا نخرج الآن ليس فقط من ظلال الحرب الباردة ولكن أيضاً حالة الترقب التي تلتها.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نرى في جميع أنحاء العالم أمثلة لا حصر لها على المبادئ الأساسية والرؤيا الشاملة لميثاق الأمم المتحدة الذي يجري تطبيقه. وشعوب العالم تضع أسس نظام دولي جديد للألفية الجديدة.

(تكلم بالانكليزية)

إنني أدرك بطبيعة الحال أنه لا يوجد جزء من أجزاء العالم إلا ويرزح تحت أعباء الصراع والأسى والمعاناة الشخصية. ولا توجد أية إشارات حقيقية للتخفيف من العبء المتزايد لأوجه الإحباط الاقتصادي العالمي. ومع ذلك فقد تغيرت الإرادة الدولية الجديدة لمواجهة القضايا وتعبئة الإرادة السياسية والشروع في الإصلاحات. وهناك إحساس بالأمل وليس باليأس. ولم تختف الحقائق القديمة للقوة ولكن ظهرت إلى جوارها قوى جديدة، وتحالفات جديدة واساليب جديدة للعمل، وبدأ صبر تلك القوى القديمة ينفد. وكما شهدنا في الأيام الأخيرة، فإن بصيرة شخص واحد وسخائه يمكن أن يكون لهما أهمية، ومصدر إلهام لنا جميعاً.

هذه الروح الجديدة ينبغي أن تظهر وأن تلهم عمل الأمم المتحدة. لقد اقترح الأمين العام مجموعة هامة بعيدة النظر من الإصلاحات. وتؤيد كندا بقوة هذه الاقتراحات وتقبلها بوصفها مجموعة كاملة. فهي لا تبشر ليس فقط بقدر أكبر من الكفاءة ولكن، كما نأمل بقدر أكبر من الفعالية. واستناداً إلى تجربتنا في كندا يمكنني أن أقول بثقة إن تخفيض الميزانية في حد ذاته ليس هو الحل. بل يجب أن يكون هناك تغيير هيكلتي جدي لتحديث المؤسسات الوطنية والدولية القائمة التي أنشئت منذ ٥٠ عاماً مضت.

وبغية الاضطلاع بهذه الإصلاحات ينبغي أن تقوم الحلول على أساس الاتفاق والتعاون. ولا يمكن أن تفرض

ونحن في أوتاوا، سنقوم في كانون الأول/ديسمبر بدعوة الدول إلى الدخول في مرحلة ثانية من هذه الحملة، تتمثل في تعبئة واسعة للمجموعات والبلدان من أجل التصدي لآثار أزمة الألغام الأرضية. وهذه مهمة هائلة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال العمل المشترك من جانب جميع الدول. ونحن ندعو جميع الحاضرين هنا إلى الانضمام إلينا. إن السخاء الذي أبداه مواطنون أفراد مثل تيد تيرنر أو اتحاد عمال صناعة السيارات في كندا، والالتزام الذي أبداه آخرون مثل الأميرة ديانا أمر ينبغي لحكومات هذا العالم أن تضاهيه بل وتتجاوزه.

ومن المهم أن نتساءل عما وراء هذا الاستعداد للتصدي لهذه المشاكل القديمة بأسلوب جديد؟ وما هو الذي أدى بنا إلى هذا الملتقى للأمال العريضة والاستراتيجيات الجديدة والقدرة الحقيقية لإحداث تغيير في العالم كما يتمثل في الحملة المضادة للألغام الأرضية؟ وفي رأيي أن هذه التطورات، والأهم من كل شيء الاعتراف بضرورة اعتماد نهج جديدة أمر يعتبر جزئيا استجابة للوجه المتغير للحرب.

وقد شهدنا في النصف الثاني من القرن العشرين أن نمطا واحدا من النزاعات أصبح سائدا. فالحروب تشن داخل الدول وليس فيما بينها؛ إنها حروب تميل لأن تكون طويلة ومريرة؛ وهي حروب أكثر من يعاني منها هم المدنيون قبل كل شيء وكثيرا ما يكون هدفها المتعمد النساء والأطفال. إن هذه الحروب، على حد تعبير القديس إكسوبيري "يمر خط إطلاق النار فيها عبر قلوب الناس".

وبما أن هذا النمط من الحرب مسؤول على نحو متزايد عن الغالبية العظمى من جميع النزاعات، فإن نواحي التمييز التي استتار بها عمل الدبلوماسية الدولية ذات يوم تفككت بين شواغل الأمن العسكري والشواغل الخاصة بالأغراض الإنسانية أو المدنية. وأدى هذا الطمس لمعالم الخطوط، بالإضافة إلى تزايد وجود وسائل الإعلام إلى التأثير بقوة في الرأي العام الدولي. ويقل أكثر فأكثر عدد الأفراد المستعدين لاعتبار الحرب أداة مقبولة لسياسة الدول.

وفي ضوء هذه التغييرات، يتخذ مفهوم الأمن البشري الذي أبرزته عندما خاطبت الجمعية العامة في العام الماضي أهمية متزايدة. فهو يستند إلى مقدمة منطقية معرفة تعريفا ضيقا مفادها أنه لا يكفي تخليص الشعوب من "ويلات الحرب". فضمام الأمن البشري الحقيقي

بالمبادرة بكشف انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة للمرأة في أفغانستان باعتبارها أعمالا لا يقبلها مواطنو العالم.

إن فاعلية هذا النهج الجديد يمكن أن تقاس بوضوح. فقد تعهدت أمم من جميع أنحاء العالم بالتوقيع على معاهدة تحظر بالكامل تخزين وإنتاج وتصدير واستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونأمل أن ينضم إلى صفوفنا آخرون كثيرون في الفترة من الآن وحتى كانون الأول/ديسمبر. أما بالنسبة للذين لا يزالون يقضون على الحاشية فإننا نطلب منهم أن يفكروا بجدية وبعث في هذا الموضوع. إن اشتراكهم معنا أمر حيوي، ويمكنهم بالانضمام إلينا، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي انضمت بالفعل، أن يساهموا في تخليص العالم من هذا السلاح الذي لا يرحم.

(تكلم بالفرنسية)

لقد أعلنت كندا مؤخرا أنها تعترف بأن تدمير ما تبقى من مخزوناتنا من الألغام المضادة للأفراد قبل التوقيع على المعاهدة. وسنقوم أيضا عما قريب بالتصديق على البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية.

(تكلم بالانكليزية)

وتشكل هذه المعاهدة بشيرا بالخير للأجيال المقبلة. ولكنها لا تحسم المشاكل المماثلة في الخطورة التي تشكلها الألغام المزروعة بالفعل في الأرض، كما أنها لا تعالج محنة من عانوا بشكل مباشر من آثارها المروعة.

وبعد التوقيع على المعاهدة، سيقع على عاتق المجتمع الدولي التزام بأن يضع سياسات من أجل التوصل إلى نهج معزز ومنسق لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وتقديم المساعدة إلى ضحاياها وإعادة تأهيلهم.

وهذه القضية لها من الأهمية مثل ما لغيرها من قضايا التنمية. وليس بوسع مناطق العالم التي تنتشر فيها الألغام أن تسعى إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية قبل إزالة الألغام منها؛ وإزالة الألغام مهمة لا أمل فيها إذا لم تكن هناك معاهدة لمنع زرع ألغام جديدة.

وللتصدي لهذه المشكلة، ينبغي أن تشمل الخطوات الأولى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وتحقيق المزيد من الشفافية في عمليات التصدير القانونية للأسلحة الصغيرة. وتعمل منظمة الدول الأمريكية حاليا صوب التوصل إلى اتفاقية بين البلدان الأمريكية بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وتأمل كندا في أن تؤدي المفاوضات التي تجريها منظمة الدول الأمريكية في هذا الشأن إلى وضع اتفاقية فعالة من شأنها أن تلهم أيضا هيئات إقليمية أخرى لاتخاذ إجراءات مماثلة.

(تكلم بالانكليزية)

ويؤدي تخليص العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وحظر الأشكال الأخرى للأسلحة أو الحد منها إلى تقليل مباشر في معاناة البشر التي تسببها النزاعات. ويتمثل الوجه الآخر لنفس العملة في بناء الأمن البشري والنهوض به. ونحن - بقيامنا ببناء السلم والحد من النفقات العسكرية المفرطة بدرجة يصعب تحملها، والنهوض بالتنمية المنصفة والمستدامة، وتشجيع المجتمعات المستقرة والديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان - لا نحد من معاناة البشر فحسب، بل نعالج أيضا الأسباب الجذرية للنزاعات ذاتها.

ويتطلب القيام بذلك العمل إيجاد حلول تبني من الداخل، ولا تفرض من الخارج. ولا يمكن بناء السلم المستدام إلا من خلال التعاون والمشاركة بشكل نشط من جانب الحكومات والشعوب والمجموعات المتورطة في النزاعات ذاتها.

وفي نفس الوقت، يلزم بذل مجهود مواز لإصلاح صناديق وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية. وتؤيد كندا بقوة مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام في هذا المجال. ونولي أولوية لتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، بما في ذلك فيما بين الوكالات المتخصصة ومؤسسات بریتون وودز بغية زيادة الآثار الإنمائية إلى أقصى حد ممكن.

وقد قامت كندا من خلال الجهود الدبلوماسية وتقديم المساعدة الإنمائية بدعم أنشطة بناء السلم في مناطق معينة لسنوات عديدة. وإعطاء المزيد من الزخم لهذا النهج، أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي عن مبادرة كندية لبناء السلم. وهدف هذه المبادرة هو

والمستدام يعني التصدي للتهديدات الشديدة الأخرى: كعدم الوفاء باحتياجات أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر؛ والاعتداءات على حقوق الإنسانية للأفراد والجماعات داخل المجتمع؛ والتهديدات عبر الوطنية مثل الجريمة والإرهاب؛ والأخطار التي تهدد الصحة وكسب العيش من خلال استنفاد مواردها أو تلويثها.

إن المشاكل المتعلقة بهذه القضايا الجديدة لن تنتظر التوصل إلى حلول طويلة الأجل لها. فمن الأمور العاجلة أن نتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع النزاعات أو الحد من نشوبها وإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء النزاعات، وزيادة الأمن البشري في كل أنحاء العالم.

ويمكن في رأيي تصنيف أولويات العمل تحت عناوين رئيسية ثلاثة وهي: معالجة القضايا التي تعبر الحدود التقليدية بين المجالات المثيرة للقلق كالقضايا التي نواجهها في الحملة المضادة للألغام الأرضية؛ وتحديد الأسباب الجذرية للنزاعات ومعالجتها؛ وتحسين قدرتنا على التصدي للآزمات عندما لا يتسنى لنا منعها.

دعوني أتحدث عن تلك الأولوية الأولى. إن الألغام الأرضية ليست المشكلة الوحيدة المعقدة والمتغلغلة في كل القطاعات، التي ينبغي معالجتها إذا ما أردنا الحد من آثار النزاعات. ففي معظم الأحيان تكون الأسلحة الصغيرة، وليست نظم الأسلحة الكبيرة التي تستهدفها جهودنا لنزع السلاح، هي التي تتسبب في أكبر إراقة للدماء. وهي الأسلحة الحقيقية للإرهاب الجماعي التي يستخدمها الإرهابيون والمجرمون وأفراد الميليشيات غير النظامية والعصابات المسلحة، وهذه معهودة في النزاعات الداخلية. وكما هو الحال بالنسبة للألغام الأرضية، كثيرا جدا ما يكون ضحايا الأسلحة الصغيرة هم المدنيون.

إننا نرحب بالتقرير الأخير لفريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة وبالمناقشات التي جرت داخل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن نزع أسلحة المحاربين كخطوة نحو إحلال سلم أكثر دواما. وينبغي أن تكون هذه المناقشات بمثابة نقطة انطلاق صوب وضع تدابير عملية، بالتشاور مع الهيئات الإقليمية.

(تكلم بالفرنسية)

القيام بالمزيد من العمل، خصوصا على الصعيد الإقليمي، لتحديد السبل التي تؤدي إلى تخفيض الإنفاق العسكري وإعادة توجيه الموارد الوطنية الشحيحة نحو أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وثمة مجال اهتمام ثالث ألا وهو معالجة النزاعات التي تنجم عن الأخطار التي تهدد استدامة البيئة. وتتسم المشاكل البيئية بأن لها القدرة على تعريض مستويات المعيشة ورفاهية الأجيال المقبلة للخطر. لهذه الأسباب، تؤيد كندا بقوة الاتفاقات الجديدة بشأن المواد الكيميائية الخطرة، بما في ذلك الملوثات العضوية المستمرة، وستعمل من أجل ضمان نجاح المحفل الحكومي الدولي الجديد المعني بالغابات. وتظل مكافحة التصحر تمثل أيضا أولوية بالنسبة لنا، وقد عرضنا استضافة أمانة اتفاقية التصحر.

والمجال الرابع والأخير المبشر بالخير في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات هو حقوق الإنسان والحكم السليم. وفي العام القادم سنحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذه فرصة لنا جميعا لنؤكد مجددا بقوة الأهمية الأساسية لهذا الصك والتزامنا بالمعايير العامة التي يضعها.

وستقوم كندا، تقديرا منها لأهمية هذه الذكرى، برعاية برنامج واسع للأنشطة، بما في ذلك مؤتمر عالمي كبير معني بحقوق الإنسان وشبكة "الإنترنت"، لاستقطاب العمل الجاري في محافل دولية عديدة، مع التركيز على استراتيجيات استخدام تكنولوجيا الاتصالات الدولية الجديدة لزيادة احترام حقوق الإنسان. ونحن عاكفون على وضع ونشر تقرير سنوي بشأن حالة حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، بناء على تقارير آليات الأمم المتحدة المستقلة لحقوق الإنسان. وسنعقد مؤتمرا يستعرض أثر إعلان فيينا لعام ١٩٩٣، تنظمه المنظمات الكندية غير الحكومية.

ويبرر انتهاك حقوق الإنسان أحيانا على أنه ضروري لمصلحة الاستقرار والأمن القومي، إلا أن الحقائق تبرهن على غير ذلك. فالبلدان ذات الحكومات الديمقراطية التي تحترم حقوق مواطنيها الأساسية من غير المرجح أن تدخل في حروب مع بعضها البعض. ومن المرجح أيضا أن تحقق بمرور الزمن مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية.

تنسيق البرامج والسياسات الكندية دعما لمنع النزاعات وحسمها، وبناء السلم، وإعادة التعمير بعد النزاعات. ويؤدي وجود آلية أو صندوق لبناء السلم إلى توفير آلية للرد السريع في مناطق النزاع.

وخلال الأشهر الستة الماضية استخدمنا صندوق بناء السلم هذا في الأغراض التالية: توفير التمويل اللازم للتشغيل الأولي الحاسم للجنة المعنية بتبيان أسباب المعاناة الماضية للشعب في غواتيمالا؛ ومساعدة اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية بضمن سداد نفقات مشاركة المدوبين من البلدان النامية؛ وتقديم مساعدة مالية للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا السيد محمد سحنون.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرب كندا عن استعدادها للمساهمة بما يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من هذا الصندوق لإنشاء مؤسسة للمنظمات غير الحكومية في البوسنة والهرسك لإقامة مجتمع مدني على أساس التعاون المتعدد الأعراق. وأحث الأعضاء الآخرين على الانضمام إلينا في دعم هذه المؤسسة.

وأخيرا، يسرني أن أعلن عن مساهمة كندية بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من صندوق بناء السلم إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الجديد للعمل الوقائي الذي أنشأه الأمين العام استجابة لمقترح من الحكومة النرويجية.

وثمة مجال عمل ثان يبشر بالخير فيما يتعلق بالأسباب الجذرية للنزاعات يكمن في استكشاف الروابط القائمة بين الأمن والتنمية، وخصوصا في الحد من مستويات النفقات العسكرية بالمقارنة بالإنفاق الاقتصادي والاجتماعي. وفي العام الماضي، قامت كندا، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برعاية ندوة عن النفقات العسكرية في البلدان النامية، ضمت مجموعة واسعة من الخبراء الذين حددوا المجالات التي تتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات وهي: انتشار الأسلحة الصغيرة الذي تحدثت عنه توا، والأمن الإقليمي، وأسلوب الحكم السليم، وحكم القانون.

وقد أنشأت الأمم المتحدة آليات هامة لبناء الثقة اللازمة لإجراء تخفيضات في الإنفاق العسكري في شكل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقارير الأمم المتحدة الموحدة عن النفقات العسكرية الوطنية. ويلزم

(تكلم بالفرنسية)

والأولوية العامة الأخيرة في العمل هي التصدي للآزمات. ورغم كل الجهود التي نبذلها، هناك أوقات تصبح فيها النزاعات وشيكة، أو يستحيل فيها منعها. وهذه الحالات تتطلب عملا سريعا حاسما، سواء للحيلولة دون وقوع النزاع أو لاحتوائه عند وقوعه. وهذه الأنشطة لا تشمل فقط حفظ السلام وغيره من التدابير العسكرية، وإنما أيضا الاستجابات الإنسانية والقانونية.

وحتى هذا التاريخ، يبدو أن المجتمع الدولي قد حدد الدروس التي تلقيناها من البعثات التي أرسلت إلى الصومال والبوسنة ورواندا وزائير، ولكن لا يبدو أنه قد استفاد منها. ففي حالات الآزمات، السرعة هي مفتاح الاستجابة الناجحة. وهذا هو السبب في أن كندا كانت نشطة للغاية في الجهود الرامية إلى تطوير القدرة على الاستجابة السريعة والوزع للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص قيادة البعثات السريعة الانتشار هنا في نيويورك. وهذا لا يمكن من الإدخال السريع للقوات العسكرية فحسب، بل يمكن أيضا من إدماج المنظمات المدنية والإنسانية في التخطيط للبعثات ووزعها.

وتأمل كندا أن تشهد تقدما ملموسا فيما يتعلق بقيادة الانتشار السريع ومبادرة الفرقة الاحتياطية عالية الاستعداد التي تقودها الدانمرك. وهذه التحسينات في قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة تحسينات متكاملة وممكنة وينبغي تنفيذها دون تأخير. دعونا نعي الدرس، ولا نتجاهله مرة أخرى.

وبالإضافة إلى رد الفعل العسكري والإنساني السريع، ثمة عنصر رئيسي في استجابة الأمم المتحدة للنزاعات يتمثل في تطبيق العدالة وسيادة القانون دوليا. وتؤيد كندا بشدة الإنشاء الذي جاء في وقته لمحكمة جنائية دولية فعالة ومستقلة. ولا بد أن يكون للمحكمة، كي تصبح فعالة، ولاية قضائية ذاتية على الجرائم الرئيسية المتمثلة في إبادة الشعوب وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولكي تكون المحكمة مستقلة، يجب أن تستثنى من تناول المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن الأمم المتحدة، كما نعلم جميعا، قد أنشئت أصلا بوصفها أداة للسلم الدولي. ومنذ ذلك الوقت، اكتست الحرب ثوبا جديدا. وأصبحت تستهدف أكثر فأكثر السكان المدنيين بصفة رئيسية. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تكون فعالة - وأعتقد أن الحاجة إلى العمل الفعال المتعدد الأطراف لم تكن يوما

وقد قامت كندا مؤخرا، إقرارا منها بذلك، بتنفيذ سلسلة من المبادرات الثنائية الجديدة في مجال حقوق الإنسان. وهدفنا هو العمل مع رصفائنا في البلدان الأخرى لإجراء مناقشات بين الحكومات وتشجيع التبادل بين المؤسسات المكرسة لحماية حقوق الإنسان ومبادرات المجتمع المدني والمشاريع الرامية إلى تطوير وسائل الإعلام الحرة.

(تكلم بالإنكليزية)

كما إننا نؤيد تماما مقترحات الأمين العام من أجل اتخاذ تدابير إصلاحية لتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ونرحب كذلك بتعيين ماري روبنسون لمنصب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ونقدم لها مؤازرتنا.

ومع اقتراب موعد الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نجد أن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، بأية حال من الأحوال، قد زادت. وأدى الاتجاه إلى استهداف المدنيين في الحرب إلى انتهاكات شديدة لحقوق الأساسية للنساء والأطفال. وكثيرا ما شهدنا تجنيد الأطفال أو تعرض النساء للاعتداء الجنسي وتعهد استخدام ذلك سلاحا في الحرب.

وما برحت كندا تولي حقوق الطفل والمرأة، في وقت الحرب والسلام على حد سواء، أولوية عليا من أولويات حقوق الإنسان، وهو ما نتابعه بنشاط في الأمم المتحدة وما عداها. ونرحب بتعيين السيد أولارا أوتونو ممثلا خاصا لدراسة أثر النزاعات المسلحة على الأطفال. وسنستضيف قريبا اجتماعا تحضيريا للبلدان المانحة الرئيسية المدعوة إلى مؤتمر أوسلو المعني بعمل الأطفال. وعلى الصعيد المحلي أنشأنا صندوقا يعنى بالتحدي الذي يمثله عمل الأطفال لدعم جهود قطاعنا الخاص لمعالجة مشكلة عمل الأطفال الاستغلالي.

إن أكثر الأمثلة وضوحا على الارتباط بين حقوق الإنسان والأمن البشري هي قضية حقوق الطفل. فحماية الحقوق الأساسية لأطفال العالم، نربي جيلا مقبلا من المواطنين الحائزين على كل من الوسائل والرغبة للعيش في سلام.



والسياق الدولي الذي تعمل فيه الأمم المتحدة تغير  
تغيرا عميقا. وعبر العالم أخذ الناس يغيرون طريقة  
معيشتهم - سواء كان ذلك بالبحث عن مزيد من الأغذية  
أو هواء أفضل أو المزيد من الديمقراطية. وأهم شيء في  
هذا التغير الشامل هو السعي لتحقيق الأمن، عن طريق  
الحد من النزاعات وبناء حياة أفضل في زمن السلم على  
حد سواء. ومنذ زمن طويل ظلت الأمم المتحدة تمثل  
هذين الأملين المزدوجين، من أجل الهروب من "ويلات  
الحرب" ومن أجل "رفع مستوى الحياة في جو من الحرية  
أفسح".

وأختم ملاحظاتي اليوم بحاشية تبعث على الأمل،  
فأقتبس من كلام الرئيس فاكلاف هافل، رئيس الجمهورية  
التشيكية، الذي قال،

"بالقطع فإن الأمل ليس شيئا مثل التفاوض. لا  
اقتناعا بأن شيئا ما سينجح، وإنما هو اليقين بأن  
هناك شيئا معقولا، بصرف النظر عما سيؤول إليه".

وأملنا يتمثل في اليقين من أن الأمم المتحدة، بوصفها  
حاملة لواء القيم الدولية وروح العمل المتعدد الأطراف  
وروح التعاون والشراكة، نرى فيها جميعا ما هو معقول.  
ويجب أن يحفزنا ذلك في هذه الجمعية على مواجهة  
التحديات الماثلة أمامنا.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم  
التالي وزير الشؤون الخارجية في أيرلندا، معالي السيد راي  
بيورك. أعطيه الكلمة.

**السيد بيورك** (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود  
أن أتقدم إلى الوزير أودوفينكو، وزير الشؤون الخارجية  
في أوكرانيا، بأحر التهاني على انتخابه رئيسا للجمعية  
العامة في دورتها الثانية والخمسين. إن ما يتحلى به من  
مهارة وخبرة سيساعدنا كثيرا على توجيه العمل الحيوي  
الذي يتعين إنجازها في هذه الدورة. وإن أيرلندا، وأنتم،  
السفير كامبل بوصفكم نائبا لرئيس الجمعية العامة، لن  
تدخرا جهدا في مساعدة الرئيس على الاضطلاع بالمهام  
الهامة الموكولة إليه خلال ولايته.

وأود أيضا أن أشكر السفير غزالي اسماعيل على ما  
كرسه من طاقة والتزام لتوجيه الجمعية في دورتها  
الأخيرة.

ماسة كما هي اليوم - يجب عليها أن تتكيف مع هذه السمة  
المتغيرة للحرب.

وفي الوقت نفسه، لا بد للأمم المتحدة أيضا أن  
تقر بأنها، هي نفسها، قد تغيرت من أساسها. فقد  
اتسعت عضويتها وولايتها على حد سواء، وثبتت الأهمية  
المتعظمة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية. ومن  
الجلي أن الوقت حان للتفكير المتضافر بشأن غرض وعمل  
هذه الهيئة التي بنيناها سويا - بما في ذلك القضايا  
الشائكة المتعلقة بالتمويل وإصلاح مجلس الأمن.

وإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته مشروع كبير  
يهم جميع الدول الأعضاء مباشرة. ولا بد من مناقشة الآثار  
طويلة الأمد لذلك مناقشة شاملة ووزنها بعناية، ويجب أن  
تكون العملية عادلة وصریحة. ولا بد لذلك أن يستقطب  
توافقا واسعا في الآراء، كما لا يمكن التعجيل به لتحقيق  
بعض الأهداف الأخرى - بما في ذلك البحث عن حل  
قصير المدى لأزمة الأمم المتحدة المالية. وتود كندا أن ترى  
مجلس أمن فعالا ومتسما بالشفافية وواسع التمثيل، وفوق  
كل شيء، أقل صفوية وأكثر ديمقراطية. وينبغي أن تكون  
المعايير الرئيسية للعضوية هي الالتزام بمثل الأمم  
المتحدة ومواثيقها والإستعداد للمساءلة دائما أمام  
العضوية الكاملة لهذه الجمعية العامة.

إن إصلاح الأمم المتحدة الواسع محكوم عليه بالفشل  
ما دامت الدول الأعضاء تطالب بالمزيد من منظومة نقدم  
إليها مساهمة قليلة. والقيادة الفعالة والسلطة الأدبية  
تكمنان في احترام التعهدات والالتزامات التي دخلت فيها  
الدول الأعضاء بحريّة. وكل عضو مسؤول عن دفع  
ما عليه. ويجب تطبيق هذه الالتزامات بالكامل وفي  
الوقت المقرر ودون شروط.

وفي المستقبل، قد يأتي وقت سيتعين علينا فيه أن  
نعيد النظر في جوانب الأسس المالية الحالية للأمم  
المتحدة. بل أننا قد نقرر جماعيا أنه بغية توسيع  
المسؤوليات واقتسام السلطة بأساليب تبين على نحو  
أفضل الواقع الدولي الراهن، من الجدير إجراء بعض  
التعديلات في جدول الأنصبة المقررة. إلا أن هذه  
القرارات لا يمكن الحكم عليها أو افتراضها مسبقا،  
وسوف تخضع دون شك للالتزام أولئك الذين يدعون  
لإجراء هذه التغييرات بأهداف المنظمة الأوسع.

المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن وطرائق عمله. ولقد أعلن بلدي، أيرلندا، عن ترشيح نفسه لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٠. وسنبذل كل ما في وسعنا لنحظى بالدعم لترشيحنا.

إن العيش في عصر التغيرات الدراماتيكية نادرا ما يكون سهلا. فالعولمة وتحرر الاقتصاد الدولي حقنا فوائد هامة لبلدان عديدة ويعملان على تغيير شكل عالمانا. وثمة بعض البلدان النامية استفادت من هذه العمليات وخطت خطوات اقتصادية واجتماعية هامة. وثمة بلدان أخرى، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أصبحت تعيش على هامش الاقتصاد العالمي، وهذا أمر غير مقبول.

وما فتئت أيرلندا طوال عدد من السنوات تزيد ميزانيتها للمساعدة الإنمائية الرسمية. وحكومتنا ملتزمة بإحراز تقدم ثابت نحو تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية، والتعاون الإنمائي. ونحن ملتزمون خاصة ببلوغ المساعدة الأيرلندية نسبة ٠,٤٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي بحلول عام ٢٠٠٢.

وثمة نقاد يقولون إن التعاون الإنمائي لا ينجح. وأفضل رد على هذا القول هو الإشارة إلى ما أحرز بالفعل. وفيما يتعلق بأهم حق أساسي من جميع حقوق الإنسان، فإن العمر المتوقع في العالم ازداد بمقدار الثلث في العقود الثلاثة الماضية؛ وتراجعت وفيات الأطفال بمقدار النصف. وهذه ليست انجازات صغيرة.

ونحتاج في اقتصادنا العالمي الراهن المعولم والمترايط بصورة متزايدة إلى السعي لقيام شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للتصدي لتلك المسائل التي تؤثر في المجتمع الدولي بأسره. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور لا غنى عنه من أجل تحقيق هذا الأمر، ونحن نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لمساعدة الأمين العام في تنفيذ هذه المهمة.

إن الجمعية العامة ستعقد دورة استثنائية في حزيران/يونيه ١٩٩٨ للتصدي لمسألة المخدرات، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ولقد شرفني، بصفتي وزيرا للعدل ورئيسا لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذه المسألة عام ١٩٩٠. وتنظر الجمعية على نحو منظم في اتخاذ

لقد أوضح زميلي الوزير بوس، وزير الخارجية في لكسمبورغ، عندما أدلى ببيانه أمام الجمعية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، برنامج عمل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في مواجهة التحديات القائمة في العالم اليوم. وأيرلندا توافق تمام الموافقة على ملاحظاته.

إن هذه الدورة هي دورة هامة بالنسبة للأمم المتحدة. فثمة قرارات يجب اتخاذها لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في تحقيق أهدافها وأولوياتها الحقيقية في السنوات المقبلة. ولقد قدم لنا الأمين العام مجموعة مقترحات مدروسة ومتوازنة وقيمة لاصلاح الأمم المتحدة. وهذه المجموعة تسجل نقطة تحول في عملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها. وأقر الأمين العام بأن مستقبل الأمم المتحدة لا يمكن كفاله إلا عن طريق التركيز بصورة أوضح وقيام تنسيق أفضل للجهود والخبرات والموارد المتعلقة بالأولويات الرئيسية، ألا وهي إحلال السلام والأمن الحقيقيين، وتحقيق التنمية المستدامة، واحراز تقدم اقتصادي واجتماعي عادل، والاضطلاع بالأعمال الانسانية، وجميع هذه الأمور تقوم على ضمان حقوق الإنسان العالمية.

وترحب أيرلندا ترحيبا خاصا بالمقترحات التي تقضي ببذل مزيد من الجهود المتضافرة في قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونعكف، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، على تطوير الاسهام الخاص بنا في هذا المجال. ويتمثل هدفنا في أن تبذل الأمم المتحدة جهدا أكثر فعالية وتماسكا من شأنه أن يحرز تقدما حقيقيا في نهاية الأمر، لا سيما في أقل البلدان نموا، في مكافحة الفقر والتخلف الإنمائي. ونحن نرحب بعزم الأمين العام على توجيه الموارد المدخرة من هذه العملية نحو البرامج الإنمائية للمنظمة.

إنني أعلم أن البعض يرون أن المقترحات لا تذهب بما فيه الكفاية في اتجاه واحد، وأن البعض الآخر يرى أن المقترحات لا تذهب بما فيه الكفاية في اتجاه آخر. وليس من الممكن تلبية جميع الاهتمامات بصورة كاملة. بيد أن هذه المقترحات فيها ما يكفي للبدء بالاصلاح الذي ننشده جميعا. لذلك، أناشد جميع الدول الأعضاء مناشدة جادة أن تنضم إلى توافق الآراء العريض هذا المتعلق بدعم الاصلاح.

وينبغي لنا أيضا أن نعمل في هذه الدورة من أجل تحقيق حل للمسألتين العسيرتين وهما تمويل الأمم

ولقد حان الوقت الآن للنظر بجديّة في وضع نهج متكامل يتضمن إجراءات مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف على حد سواء، وتتوج بإبرام اتفاق دولي بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية. ويجب أن تقوم على وجه الاستعجال بترجمة الهدف المتمثل في الإزالة النهائية للأسلحة النووية إلى واقع ملموس إلى حد أبعد. وإذني أناشد الجميع التفكير في الأمر؛ واعتماد التسوية، والتعاون واتباع نهج مرن بدلا من اتباع نهج متصلب. واعتقد بأنه لا يسعنا أن نقدم رؤيا وشجاعة وقيادة في خدمة السلام أفضل من التصدي لهذا التحدي.

وفي حين نتطلع إلى اليوم الذي نرى فيه عالما خاليا من الأسلحة النووية، ينبغي عدم تضييع الوقت في الاتفاق على كيفية إدارة الطاقة النووية في الأغراض السلمية على أفضل وجه. فنحن في أيرلندا نعيش على مقربة من محطة لإعادة معالجة الوقود النووي الأمر الذي يشكل تهديدا كبيرا لنا بسبب الخطر الجاثم دائما من وقوع حادث رئيسي في المحطة. وينظر اليوم إلى الطاقة النووية في العديد من البلدان بشعور من الجزع والخوف. ولقد أقيمت المقاومة الشعبية بعض الحكومات بالتخلي عن الخيار النووي لأن فوائد الطاقة النووية لم تقنع الرأي العام المتشكك والمعارض.

إن الأثر الذي يترتب على الحوادث المتعلقة بمفاعلات الطاقة النووية يتخطى الحدود الدولية. والمصالح المشروعة للدول المتأثرة بهذه الحوادث تتطلب إيلاء أولوية عليا لتعزيز السلامة النووية على النطاق العالمي. فسلامة المفاعلات وإغلاق المفاعلات التي هي دون المستوى المطلوب يمثلان ضرورات أساسية بالنسبة لحكومتنا يجب على الدول الحائزة للطاقة النووية أن تلبّيها.

إنه من غير المقبول تماما أن تؤدي الإدارة السيئة للنفايات المشعة والوقود المستهلك إلى تهديد صحة وسلامة السكان أو التسبب في أضرار خطيرة طويلة الأمد لبيئة دول ليس لديها برامج نووية. والاتفاقية المشتركة الأخيرة التي تتناول هذه المسائل ستدخل تحسينات، فيما نأمل. بيد أنه ينبغي القيام بالكثير من خلال التعاون الدولي من أجل تخفيف المخاوف العميقة التي تشعر بها الجماهير المهتمة.

إن نقل المواد النووية والنفايات المشعة يثير مخاوف خطيرة جدا لها ما يبررها. وينبغي أن نصر على أن يتم

إجراءات إضافية للتصدي لهذه الآفة. بيد أن العمل الذي أنجز حتى الآن ليس كافيا على ما يتضح. فيجب أن نضاعف الجهود التي نبذلها. فالمخدرات سرطان دولي يهدد حياة الأجيال الحاضرة والمقبلة، ولا سيما شبابنا. وهي تشكل، بالنسبة لجميع شعوبنا، تهديدا حقيقيا لنسيج مجتمعاتنا ذاته.

ولقد شهد الأسبوع الماضي اختتام المفاوضات التي جرت في أوصلو بشأن إبرام اتفاقية عالمية لحظر الألغام الأرضية، دون تحفظ، ودون استثناءات، وفي جميع الأوقات. وستكون هذه خطوة رئيسية إلى الأمام وتحظى بترحيب خاص من جانب البلدان التي تعاني معاناة كبيرة من استعمال هذه الأجهزة الوحشية. أما تلك البلدان التي لم تكن موجودة هناك والتي ليست على استعداد بعد للتوقيع على الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر فيجب أن تأخذ في اعتبارها التأييد الدولي الواسع الانتشار لهذا الاتفاق. ونحن نناشدها أن تساعد على كفالة تحقيق أقصى درجة من التقييد بالاتفاقية. ويجب الآن أن يعمل المجتمع الدولي معا بقدر أكبر من التصميم على إزالة الألغام المزروعة فعلا، وعلى رعاية ضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم فضلا عن إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا.

وفي عام ١٩٦١، عندما قام وزير خارجية أيرلندا حينئذ، السيد فراثك ايكن، بعرض قرار في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة يدعو إلى إبرام اتفاق دولي من شأنه أن يمنع انتشار الأسلحة النووية، أطلق عملية اعتقدت الحكومة الأيرلندية اعتقادا راسخا بأن من شأنها أن تفضي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي بصورة كاملة. وكان اعتقادنا حينئذ مثلما هو اعتقادنا الآن بأن السلم والأمن الدوليين الحقيقيين لا يمكن إحلالهما على الإطلاق ما دامت الأسلحة النووية جزءا من ترسانات الدول.

إننا نرحب بالإنجازات التي أحرزت في السنوات الأخيرة، سواء أكانت إنجازات ثنائية أو متعددة الأطراف عنيت معاهدتي الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والحظر العالمي على الأسلحة الكيميائية، والجهود المبذولة حاليا من أجل تعزيز الحظر على الأسلحة البيولوجية والسمية. وهذه الأمور تدل على أنه يمكن إحراز تقدم بوجود الإرادة اللازمة.

إن حفظة السلام من أبناء بلدنا دفعوا أحيانا ثمنا باهظا: فقد مات ٧٥ من حفظة السلام الايرلنديين في خدمة عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

إن دعمنا لدور الأمم المتحدة في حفظ السلام لم يتضعض. لكنه يتأثر بالاعتراف الرصين بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الرغم من النجاحات الهامة العديدة في العقود الماضية، لم تكن فعالة دائما وخاصة في الآونة الأخيرة. ينبغي أن نحسن من قدرتنا على تفادي الصراعات وذلك عن طريق دبلوماسية وقائية وعمل وقائي أكثر قوة لمعالجة بذور الصراع. وعندما نجبر على التدخل، فإن استجابتنا ينبغي أن تكون فورية وعن دراية أكبر من خلال نظم فعالة للإنذار المبكر. وينبغي أن نحدد مهامنا وأهدافنا بشكل أفضل سواء فيما يتعلق بحفظ السلام أو صنع السلام. والدعم الكامل، السياسي والمادي، للدول الأعضاء ضروري لتنفيذها تنفيذا فعالا.

في أحيان كثيرة طلب من الأمم المتحدة، على حسابها، أن تحافظ على السلام إلى ما لا نهاية في مناطق الصراع، دون أن يقابل ذلك جهود من جانب أطراف الصراع لصنع السلام. إن جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة تقع عليهم مسؤولية لبذل جهود مستمرة أمينة لجعل السلام دائما.

لقد شاهدت الحالة الدولية المتغيرة في العقد الماضي بزوغ مصادر جديدة للصراع والتوتر فقد برزت إلى السطح من جديد تناحرات وكرهيات عرقية قديمة، مما أدى إلى صراعات محلية وإقليمية جديدة. ففي البوسنة والهرسك، توقفت أعمال القتل، بيد أن التقدم في بناء السلام ما فتئ بطيئا للغاية. وفي الشرق الأوسط بدأ يتبين أن المضي قدما بعملية السلام أكثر صعوبة بكثير مما كان يمكن تصوره. ونحن ندعو جميع الأطراف أن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها وتستأنف العملية. وفي قبرص وفي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وفي مناطق عديدة أخرى، فإن الجهود الجادة التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان السلام الدائم تتقدم ببطء شديد.

وفي جزيرة أيرلندا، نواجه مهمة صياغة المصالحة تاركين وراءنا مرارة التاريخ وضامنين المعالجة الفعالة للأسباب الجذرية للتهديد الموجه للسلام.

هذا النقل، وكذلك كل الأنشطة النووية الأخرى، مع مراعاة دقيقة لأعلى المعايير الدولية في مجال السلامة والأمن. وعلاوة على هذا، ينبغي الاعتراف بالحساسيات المشروعة تماما لبلدان العبور التي تتأثر بعمليات النقل هذه.

إننا إذ نقترّب من الاحتفال في العام القادم بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينبغي أن نعترف بأننا قد أخفقنا في تنفيذ أهداف وتطلعات الإعلان. وفي حين ندرك أنه لا يوجد لدى أحد منا أسباب تجعله يشعر بالرضا عن النفس في هذا الصدد، فالواقع هو أن حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان لا تزال مصدر قلق حقيقي بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد سرد الاتحاد الأوروبي، في مذكرته المقدمة إلى الجمعية العامة، مجالات القلق الخاص بالنسبة لنا، بما في ذلك حالة حقوق الإنسان في ميانمار وتيمور الشرقية ونيجيريا وأفغانستان، على سبيل المثال.

ينبغي لنا أن نعمل معا جميعا - الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة في حوار وشراكة لضمان الاحترام الكامل لمبادئ حقوق الإنسان المكرسة في الميثاق والإعلان العالمي.

إن الإصلاحات الحالية التي اقترحتها الأمين العام، وبصفة خاصة قراره بدمج مكتبي حقوق الإنسان الحاليين في مكتب واحد هو مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، تبعث على الترحيب هذه الإصلاحات تتيح فرصة واضحة من أجل القيام بتعزيز كبير لبرنامج حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وذلك بالإدماج الكامل لمسائل حقوق الإنسان في كل أنشطة الأمم المتحدة. ومن دواعي الاعتزاز الكبير لايرلندا، حكومة وشعبا، أن الأمين العام قد اختار السيدة ماري روبنسون، رئيسة أيرلندا السابقة، لتصبح المفوضة السامية الجديدة.

أنتقل الآن إلى مجال من أنشطة الأمم المتحدة هو محل اهتمام خاص بالنسبة لبلدي وأقصد حفظ السلام. وتضخر أيرلندا بأن لديها سجل خدمة في كل العمليات الرئيسية لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تقريبا. وسنواصل هذا الدور، بما في ذلك إسهامنا بأفراد قوة الشرطة الأيرلندية - جاردا سيوشانا - في الدور الهام الجديد للشرطة المدنية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأعتقد أن هذا الشعور بالتغيير في الجزيرتين - هذه الخطوة الحثيثة - سيكون عاملا هاما جدا في الوقت الذي تقوم فيه الحكومتان وجميع الأطراف في المفاوضات في أيرلندا الشمالية بالمضي قدما بعملية السلام. وإنني موقن بأن هذا سيضفي طابع الاستعجال على المداولات ويؤدي إلى تركيز الاهتمام عليها. والأهم من ذلك أن هذا الشعور يعني أن المشاركين في عملية المحادثات لديهم الفرصة لتشكيل مستقبلهم بدلا من الاستسلام، عن طريق اللامبالاة وعدم الاكتراث، إلى استحالة التغيير.

ذلك أننا نعيش في وقت يطرح علينا دعوة لتشكيل مستقبلنا المشترك. وتلك الدعوة مفتوحة لجميع من يتحلون بالشجاعة والرؤية للاشتراك في عملية المحادثات، التي تسعى إلى إعادة تشكيل العلاقات التي تعتبر حيوية بالنسبة للحل الذي نسعى إلى تحقيقه - وأقصد العلاقات بين المجتمعين في أيرلندا الشمالية والعلاقات بين شمال وجنوب جزيرتنا والعلاقات بين أيرلندا وبريطانيا.

إن جهود الحكومتين لبناء الهياكل المعقدة التي ستبني عليها عملية السلام قد بذلت على أساس إدراك واضح جدا بأنها أتت أخيرا لخدمة جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر أكثر من غيرها في الصراع ولخدمة المجتمع الأوسع. وكما اعترف بكل وضوح قائد الحزب الاجتماعي الديمقراطي والعمل، جون هيوم، فإنها ينبغي أن تكون عملية سلام جامعة حتى تكون دائمة.

وإن تهيئة الظروف لهذه العملية الجامعة كانت مهمة صعبة أمام العنف المستمر من جانب الجماعات شبه العسكرية من الجانبين - وهو العنف المستمر منذ أكثر من ٢٥ سنة؛ العنف الذي يقصر حدود جيل كامل على الشك وانعدام الثقة المتبادلة والانقسام؛ العنف الذي لا يزال يسعى إلى تهديد وتمزيق جهودنا من أجل بناء السلام الدائم.

إن مهمة خلق عملية سلام جامعة تقتضي منا أن نعتد على اصدقائنا في المجتمع الدولي. وأود ان اعرب عن عرفاننا لهؤلاء الاصدقاء، خاصة في الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، والأهم في الولايات المتحدة.

لقد خاطب وزراء الخارجية الأيرلنديون المتتالون هذه الجمعية على مر السنوات وأبلغوا الممثلين بالجهود المبذولة لحسم الصراع في أيرلندا الشمالية وتحقيق تسوية سلمية دائمة. وأتوا بأبناء عن تحقيق نجاحات هامة، ابتداء من بدء النهج الحكومي الدولي بين أيرلندا وبريطانيا في عام ١٩٨٠ وتوقيع الاتفاق الأنجلو - أيرلندي في عام ١٩٨٥، وصياغة الإعلان المشترك في عام ١٩٩٣ ونشر وثيقة الإطار المشترك في عام ١٩٩٥.

وإنني آتي إلى الجمعية بنياً سعيداً هو أننا نجحنا بالأمس في بلفاست في بدء محادثات هامة وتاريخية بين جميع الأطراف وفيها سيضع بالتفصيل مستقبل لأيرلندا مسالمة ومتفحة. والأمر الجدير بالذكر حول كل هذه التطورات - وكل منها يشكل دعامة هامة في عملية السلام الجارية - هو أنها اتخذت بالتشارك بين الحكومتين الأيرلندية والبريطانية. وقد دفعت هذا التقدم حكومتنا متحدتين سعياً إلى السلام وإلى تسوية دائمة وعادلة. وذلك التقدم يحدده ويوجهه مفهوم "كلية العلاقات"، الذي ترتبط به جزيرتنا والذي له علاقة مباشرة بمسألة أيرلندا الشمالية. إن أيرلندا الشمالية تمثل الرابطة بين التقاليد الخاصة والتطلعات المستقبلية لكل من أيرلندا وبريطانيا. وفقط في ظل كلية علاقاتنا يمكننا أن نتوصل إلى تفاهم بشأن رؤيتنا المختلفتين للماضي ونوفق بين آمالنا بالنسبة للمستقبل.

إن فكرة "كلية العلاقات" عززتها مؤخرا التحولات العميقة في المواقف السياسية والاجتماعية في كل من أيرلندا وبريطانيا. وطابع هذه التحولات مشترك فهي توضح التجانس بين شعبي أيرلندا وبريطانيا.

إن أيرلندا تمر بعملية تجديد مذهلة وقوية. ويتجلى هذا كل التجلي في أدائنا الاقتصادي، لكنه يتجلى أيضا في حياتنا الاجتماعية والثقافية. ولدي شعور قوي بأن هذا الأمر تشجعه وتصقله مشاركتنا في الارتقاء بأوروبا وتنمية علاقاتنا المتعددة الأطراف عن طريق الأمم المتحدة ذاتها. وهذا التجديد يحدده الإلهام بما يمكن فعله وبما هو مطلوب عمليا لتحقيق ما حددناه لأنفسنا.

وفي بريطانيا، حدث تطور مدهل يعيد تحديد ويعيد صياغة طابع اتحاده السياسي. ونحن أيضا قد اهتمينا إلى نفس الرغبة الملحة في تقوية وتجديد حيوية مؤسسات الدولة والقيام بإعادة تقييم وتجديد مع اقتراب الألف سنة الجديدة.

والمقاصد والممارسات التي ستحل محل أسلوب ووسائل الكراهية الطائفية والعنف بين الطائفتين.

وقد أوضحنا بجلء عن أن جميع المسائل ستكون في محادثاتنا مطروحة على بساط البحث وأنه لن تستبعد أية نتيجة من إطار المناقشة أو يحدد مصيرها مسبقاً. وقد وضعنا عملية وقواعد اجرائية يمكن للأطراف من خلالها مناقشة الهياكل التي تشمل مجمل العلاقات على الجزيرتين وتحظى بقبول الوندويين والقوميين في إيرلندا، وصقل هذه الهياكل والاتفاق عليها في النهاية.

وقد قررنا كجزء لا يتجزأ من الحوار ان نعترف بحقوق ورغبات طائفة الوندويين بنفس الطريقة التي نصر بها على أن تكون المساواة في المركز للقوميين عنصراً ضرورياً وعادلاً في أية تسوية نهائية.

وقد عبرنا عن رأينا في أن يكون حل مسألة عدم استخدام السلاح جزءاً لا غنى عنه في عملية المفاوضات. وقد أعلننا بشكل قاطع، في اصرارنا على الامتثال لمبادئ ميتشل للديمقراطية وعدم العنف، بأنه لن يكون أحد طرف في عملية المحادثات سوى الذين يلتزمون بالسبل الديمقراطية والسلمية الخاصة لحسم المسائل السياسية والذين يندون القوة والتهديد بالقوة للتأثير على نتيجة المفاوضات.

وكمبدأ تأسيسياً في عملية المحادثات الحالية وفي نتيجتها النهائية تمسكنا بوجود ان يحظى أي اتفاق على درجة كافية من توافق الآراء فيما بين مجموعتي المشاركين. وقبلنا بان يعرض الاتفاق الذي يتم التوصل اليه على شعب إيرلندا، في الشمال والجنوب، للموافقة عليه.

وحددت الحكومتان هدفاً لهما باختتام هذه المحادثات في موعد أقصاه شهر أيار/مايو وتقديم المقترحات لشعب إيرلندا، في الشمال والجنوب، في استفتاءين متوازيين. واعتقد ان هذا الهدف طموح بالضرورة ويمكن تحقيقه واقعيًا.

وقد نتعرض لانتكاسات في هذه الاثناء. وبالتأكيد أمامنا مسائل صعبة وعلينا تقديم الحلول الوسط التي ستطلب شجاعة وبعد نظر.

وقد حظيت الشراكة بين إيرلندا وبريطانيا دوماً بتشجيع ومساعدة الولايات المتحدة في ظل قيادة الرئيس كلنتون وبدعم اصدقائنا ومؤيدينا في كونغرس الولايات المتحدة. وبالتحديد أعرب الرئيس كلنتون عن دعمه الشخصي ومشاركته النشطة في البحث عن السلم. وتعهد الرئيس بتقاسم المخاطر في سبيل السلام وهي مخاطر تتحملها الحكومتان. وبذلك اسهم اسهاماً هاماً في الزخم الذي حقق وقف اطلاق النار في عام ١٩٩٤ وأعيد تطبيقه في شهر تموز/يوليه من هذا العام.

وما برحت الولايات المتحدة ينبوعاً سخياً باسم السلام. وأود ان اعرب عن عرفاننا لقيام السناتور جورج ميتشل بدور لا يقدر بثمن في ترؤس المحادثات المتعددة الأطراف في بلفاست. وأود أيضاً ان أعرب عن شكر حكومتي على التعاون والمساعدة المقدمين من حكومتي فنلندا وكندا، وخاصة بتوفيرهما رئيسين مشاركين للمحادثات، رئيس الوزراء السابق هاري هومكيري والجنرال جون دي شاستيلين. لقد أبدأ صبراً لا ينفذ والتزاماً مثابراً في هذه العملية الحساسة والمعقدة.

وبفضل هذه المساعدة، وعزيمة الحكومتين على جعل وقف إطلاق النار الثابت شرطاً ضرورياً للمشاركة في عملية المحادثات، أبرم، كما قلت من قبل، اتفاق آخر لوقف إطلاق النار في شهر تموز/يوليه من هذا العام. وبسبب عودة وقف اطلاق النار، وجهت الدعوة الآن الى جميع أطراف مشكلة إيرلندا الشمالية للانضمام الى عملية المحادثات في بلفاست والبداية بمهمة رسم صور مستقبلنا المتشابكة.

وفي معرض عملية السلام الانجلو - الايرلندية، سعينا الى تحقيق الهدف الذي انشئت من أجله هذه الجمعية ألا وهو استبدال الريبة والمواجهات العنيفة بالحوار والمفاوضات والاتفاق فيما بين جميع أطراف الصراع. إننا لا نقتل من شأن الصعوبات التي تنتظرنا. فكما يتضح من تاريخ الأمم المتحدة ذاتها، أمكن في معظم الأحيان تجنب الصراعات الرئيسية. بيد ان الصراعات المحلية ظلت مستعصية على الحل وصعبة.

إن مبادئ ومقاصد وممارسات هذه الجمعية والأمم المتحدة ذاتها وضعت لاستبدال الصراع - مهما كان حجمه - بالسلام من خلال الحوار. وما برحنا في نهجنا تجاه إيرلندا الشمالية نسترشد بنفس الدافع لنضع المبادئ

يصل من الدول الأعضاء، الأمر الذي أضعف قدرة الأمم المتحدة على الرد عندما كانت هناك حاجة الى رد سريع في حالات الأزمات.

ألم يحن الوقت، خلال هذه الدورة، لجعل هذه المنظمة قادرة على العمل بنشاط متجدد وعلى تأكيد سلطتها؟ انني لعلى يقين من ان الرد على هذا السؤال سيكون ايجابيا وانه ينبغي لنا، كما قال رئيس الاتحاد الأوروبي والمتكلمون السابقون، ان نضع كل ثقلنا وراء مقترحات الأمين العام لإعداد المنظمة على نحو أكثر كفاءة للألفية القادمة.

إن المزيد من الفعالية والتنسيق والتماسك الأكبر والتعاون الأفضل بين المقر والوكالات في الميدان، كلها تغييرات بسيطة، ولكن لها ما يبررها بالكامل. ومع ذلك، نحن بحاجة الى ما هو أكثر من ذلك لأنه يتعين علينا هذا العام ان نحسم الأزمة المالية للأمم المتحدة.

إن من غير المقبول الا تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل وان تربط دفع ما هو مستحق عليها بشروط. وينبغي ان يكون باستطاعة جميع المتكلمين في هذه المناقشة العامة ان يعلنوا من على هذه المنصة انهم لا يريدون تحسين كفاءة المنظمة وانهم يدعمون الأمين العام في جهوده تحقيقا لهذه الغاية، بل إن اسهاماتهم أيضا قد دفعت بالكامل، دون قيد أو شرط، ويشبتون بالتالي التزامهم بأهداف الأمم المتحدة وجدول أعمالنا المشترك.

ما من شك أن جدول الأعمال هذا يشمل إنجازات المؤتمرات الاثني عشر للأمم المتحدة، والتي إبتدأ من مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، وإلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦، مهدت الطريق لجدول الأعمال الحالي في مجال التنمية العالمية. غير أن المسؤوليات ظلت في معظم الأحيان توزع دون حكمة، وعلى نطاق أوسع من اللازم، بينما يتكشف أن التفويضات لم تكن كافية. وعلى أي حال أصبح اتخاذ نهج أكثر تكاملا في القطاع الاجتماعي والاقتصادي أمرا ضروريا. ولذلك فإنني أرحب بكون مقترحات الأمين العام للإصلاح تولي اهتماما خاصا للتنمية، وأؤيد مقترحاته تأييدا كاملا.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تحقيق توسع متوازن على نحو جيد لمجلس الأمن دون تأخير. وبلجيكا، مع عدد من

غير أن الحكومتين - والأطراف المشاركة حاليا في عملية المحادثات كما اعتقد - مصممة على مواصلة هذه العملية معا، وعلى عدم التراجع، وعلى بلوغ المستقبل الذي نبتغيه الذي يسود فيه الوثام والاتفاق المشرف والشامل، وعلى تحقيق السلام الدائم في جزيرتنا.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بلجيكا، معالي السيد اريك ديريك.

**السيد ديريك** (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أنتهز هذه الفرصة لاهني الوزير أودوفينكو، زميلنا من أوكرانيا، على انتخابه رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة وأن أعرب عن جزيل شكري للسفير غزالي، ممثل ماليزيا، على العمل القيم الذي ساعدنا على انجازه خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية.

من الواضح أن الطريقة التي ننظم بها أنفسنا بوصفنا مجتمعا عالميا بالغة الأهمية بالنسبة للمسائل المتصلة بالحرب والسلام، والفقر والثراء، والظلم والعدالة في العالم.

وتضطلع أمانة الأمم المتحدة وقيادة منظماتنا بدور رئيسي في هذا الصدد. ويستحق كل الذين يخدمون مؤسسات الأمم المتحدة امتناننا على الطريقة التي يضطلعون بها بعملهم هنا في نيويورك وفي الميدان على السواء، وفي معظم الأحيان في ظروف محفوفة بالخطر فقد بعضهم فيها أرواحهم.

ولكن علينا ان نتساءل عما اذا كنا، نحن الدول الأعضاء، قد فعلنا ما يكفي لايجاد الردود المشتركة. هل أعطينا الأمم المتحدة الادوات الضرورية للإدارة الشاملة؟ ألم نلق باللوم على المنظمة لعدم النجاح في بعض مساعيها، عندما كان مكتوب لها الفشل في كل الأحوال بسبب عدم وجود الدعم الكافي من الدول الأعضاء؟

يجب علينا ان ندرك بالكامل اننا، كدول أعضاء، نحاول في بعض الأحيان ان نفرض على المنظمة مهامنا تتجاوز قدراتها، في حين اننا في كثير من الأحيان نتلكأ في تقديم المساعدة والدعم أينما وحيثما اضطرت اليها بالفعل. وقد رأينا أكثر من مرة - في افريقيا على سبيل المثال - ان الأمم المتحدة اضطرت الى وزع نفسها على مسافات شاسعة، وان الدعم الكافي لدور الأمم المتحدة لم

وعلى صعيد آخر، في مناطق بعينها مثلا سلافونيا الشرقية، نجح "ذوو القبعات الزرق" التابعون للأمم المتحدة في الفصل بين الأطراف المتحاربة، وحماية السكان والتحصين لإعادة البناء. وبالتالي فإن من مسؤولية الأطراف نفسها في المقام الأول، ثم المجتمع الدولي، بذل كل جهد للحيلولة دون ضياع هذه الانجازات. وبتوسيع نطاق هذه المسؤولية فإن الشيء نفسه يصدق على المنطقة بكاملها. وفيما يتعلق بسلافونيا الشرقية بالذات، من المهم أن تركز أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على انجازات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبرانيا وسرميوم الغربية، وأن تستلهم هذه الأنشطة تجربة الأمم المتحدة في المنطقة وترتكز عليها.

وأود الآن أن أركز الاهتمام على موضوع معاصر آخر: وهو نزع السلاح. فغني عن القول أن أسلحة الدمار الشامل يجب أن تحظر. ولكن ذلك ينطبق أيضا على الأسلحة التي غرضها الوحيد تدمير الإنسان، مثل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ففي أنغولا والبوسنة وأفغانستان وكمبوديا ومناطق أخرى تقتل هذه الأسلحة الجبانة التي لا تعرف التمييز قرابة ٦٠٠ ٩ إنسان وتعوق ١٤ ٠٠٠ آخرين كل سنة. وهي تقتل وتشوه عددا من الناس أكثر مما تفعله كل أسلحة الدمار الشامل مجتمعة.

لقد حان الوقت لحظر هذه الأجهزة. فخلال أقل من عامين حظي هدف الحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد باستجابة إيجابية في معظم أرجاء العالم. وبلجيكا التي كانت حريصة على الاضطلاع بدور قيادي في هذا المجال، تؤيد بالكامل هذا الهدف. وبصفتي رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بالحظر التام للألغام الأرضية، الذي انعقد في بروكسل في حزيران/يونيه، لاحظت بنفسني توفر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الحظر بنهاية عام ١٩٩٧.

والاختتام الذي تم مؤخرا في أوصلو للمفاوضات المتعلقة بصك ملزم قانونا، يعني أن معظمنا سيتمكن من الذهاب إلى أوتاوا في أوائل كانون الأول/ديسمبر للتوقيع على هذه المعاهدة الهامة. وقد بذل بلدي جهدا كبيرا لضمان أن نقدم صكاً قانونيا قويا، بدون استثناءات أو تحفظات، وأيدنا أيضا أن تكون مساعدة ضحايا الألغام الأرضية جزءا أساسيا من الاتفاقية. ويسر بلجيكا أن تلاحظ أن هذا المعلم الإنساني الدولي سيصبح قريبا حقيقة، وتدعو جميع الدول الأخرى إلى الانضمام إلى هذا المجهود. ويحدوني أمل وطميد أيضا في أن لا تنتظر

البلدان التي تفكر بنفس الطريقة، والتي تتشاطر الاهتمام المشترك المتعلقة بتعزيز سلطة مجلس الأمن، أعلنت بوضوح عن وجهات نظرها هنا في نيويورك. فنحن نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وتمثيلا إقليميا أكبر، وتعزيز كفاءة المجلس، وتقييد حق النقض. فحق النقض يتعارض مع الصالح العام. وينبغي أن تكون هناك إمكانية لتعديل آلية اتخاذ القرار بحيث يمكن تجنب اللجوء إلى هذه الأداة التي عفا عليها الزمن. وتطالب بلجيكا أيضا بالمزيد من الشفافية والتعاون الأوثق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة في عمليات حفظ السلام.

إن مثل هذا الإصلاح التنظيمي والمالي لا يمكن أن ينجح إلا إذا اعتمد على فريق من المسؤولين الذين يرون أنفسهم في خدمة المنظمة والصالح المشترك. وأخيرا، إن منظمة يتم إصلاحها على هذا النحو، وتكون قادرة على مواجهة التحديات العالمية بطريقة أفضل، سيتعين عليها تعزيز روابطها مع المنظمات الإقليمية وتكميلها، ليس في المجال السياسي فحسب، ولكن أيضا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. ولن يتسنى لنا أن نجعل عالما أكثر إنسانية بغير الجهد المشترك لكل المنظمات الدولية التي تؤيد النهج العالمي. وفي هذا الجهد تمثل الأمم المتحدة مع المؤسسات الإقليمية والمتخصصة منارة أمل بالنسبة لملايين البشر. وتعزيز الأمم المتحدة يعني أيضا تمكين عراها مع المنظمات والجمعيات الأخرى حتى تتسنى لها مواكبة إعادة التشكيل العامة لمنظمتنا ولرؤيتنا العالمية.

وأود أن أورد مثالين. إن بلجيكا فيما يتعلق بسياساتها إزاء أفريقيا، تشدد مجددا على الحاجة إلى نهج موضوعي من ناحية، وإلى تحمل المسؤولية من الناحية الأخرى. والنهج الذي نرغب في تعزيزه يقوم على أساس مبادئ عالمية، أهمها مبادئ حقوق الإنسان التي قوامها الاحترام المتبادل القائم على أساس التكافؤ. ولقد حان الوقت لنتقدم نحو التحرر الحقيقي من الاستعمار العقلي. وينبغي إعطاء الجهود الناشئة من المنطقة نفسها كل فرصة لتزدهر، والاعتراف الكامل بها من جانب المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بمنطقة أفريقيا الوسطى بالذات، ينبغي لجهودنا المشتركة أن تعطى الأولوية لإعادة بناء الكونغو وإشاعة الديمقراطية فيها، ليس لصالح ذلك البلد وشعبه فحسب، ولكن لصالح الاستقرار في منطقة البحيرات العظيمة ككل.



الآراء بشأنها في المجتمع الدولي، ولكن تطبيقه على أرض الواقع يظل تحدياً يومياً. وهذه مهمة أخرى للأمم المتحدة. ويجب تعزيز الصكوك القانونية الموجودة حالياً وتوسيعها لكي توفر للموظفين الإنسانيين نفس الحماية القصوى المتوفرة حالياً للموظفين العسكريين في بعثات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوجيهات بشأن القانون الإنساني كتلك التي اقترحتها لجنة الصليب الأحمر الدولية ينبغي تنشيطها ودراستها بدقة تامة.

وتواجه منظماتنا على نحو متزايد أزمات تتطلب استجابات عالمية لا تشمل أبعادها الإنسانية فحسب، بل تتضمن أيضاً أبعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وفي ظل هذه الظروف، لا يجب على المنظمات الإنسانية أن تواصل فقط ضمان التنسيق التام للمساعدة المقدمة، وإنما أيضاً تطوير تقارب، على سبيل المثال بين ذوي الخوذ الزرق الذين يشاركون في بعثات حفظ السلام والعاملين في المجالات الإنسانية.

وإن زيادة التفاعل والتعاون بينهما ضرورية إذا كنا نريد ابتكار استجابة متكاملة وملائمة لحالات الأزمات التي يتزايد تعقيداً دوماً والتي تواجه المجتمع الدولي.

وأعتقد أنه لا يزال يتعين عمل الكثير لتحسين التعاون وتطويره: فعلى سبيل المثال، التخطيط المشترك لحالات الأزمات، والتدريب، وتحديد الأدوار والولايات، وأخيراً تنفيذ ومتابعة العمليات.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن المساعدة الإنسانية يجب ألا تستخدم أبداً لأغراض سياسية محضة، ولا يمكنها لوحدها أن تستهدف توفير حل دائم للنزاع. ولذا، فإن المساعدة الإنسانية لا ينبغي أبداً أن تكون بديلاً عن العمل السياسي والدبلوماسي والعسكري.

وفي هذا السياق، تعتزم بلجيكا بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنظيم حلقة دراسية دولية تتناول بالتحديد العلاقة بين الأعمال الإنسانية والسياسية والعسكرية. وستركز على التفاعل بين الأطراف الفاعلة الإنسانية والسياسية والعسكرية في حالات الأزمات. وستكون هذه فرصة لإجراء تحليل دقيق للنهج المتباينة عادة على نحو واسع إزاء هذه المشكلة.

ولا يتمثل هدف المساعدة الإنسانية الدولية فقط في ضمان بقاء ضحايا المآسي الإنسانية على قيد الحياة.

الدول بدء نفاذ المعاهدة قبل أن تلتزم بهذا الحظر التام.

وسيستمر وقوع المآسي الإنسانية في كل مكان من العالم. وأن الأزمات، بغض النظر عن منشأها فإنها آخذة في التعقيد بدرجة متزايدة. وبما أنها لا تزال كبيرة في عددها فإنها تتسبب في وقوع عدد لا حصر له من الضحايا ومن المعاناة الإنسانية الهائلة. وبالرغم من وجود تعاضل التضامن وزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة من عدد متنام من المنظمات الإنسانية وغير الحكومية، ظلت المصاعب على أرض الواقع تتنامى خلال السنوات الأخيرة. وفوق كل شيء، يتطلب منا انعدام الأمن والتجاهل التام للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مشكلة الوصول إلى الضحايا، اهتماماً خاصاً. وفي الواقع إنني أشعر بالقلق إزاء الزيادة الأخيرة في الاعتداءات على موظفي المساعدة الإنسانية. وهذه الأعمال غالباً ما تحدث لغرض واحد هو منع وصولهم إلى السكان الذين يقاسون. وغني عن القول أن السلطات المضيفة لعمال المساعدة الإنسانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سلامتهم.

ويجب على هذه السلطات أيضاً ضمان احترام القانون الإنساني، المرتكز على قيم يوافق في

ويبقى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مصدر أمل لا ينضب لأولئك الذين حُرِّموا من حقوقهم، ولا سيما ضحايا الاستبعاد أو الاستغلال الاجتماعي والسياسي أو الاقتصادي على أساس عرقهم وأصلهم ودينهم، ونوع جنسهم أو أية أسباب أخرى.

وعليه، فإنني أؤيد تأييدا تاما ما أعلنه الأمين العام عن اعتزامه دمج حقوق الإنسان على نحو أفقي في جميع أنشطة الأمم المتحدة. وتؤكد بلجيكا مجددا تأييدها التام للأمين العام في هذا المضمار.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بالقول إن بلدي سيبدل كل جهد ممكن - على الصعيد الوطني والإقليمية والعالمية لكي يتوج الاحتفال بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالنجاح المدوي الذي يعكس الأهمية الكبرى للحدث.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تُدلى ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني وتُدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد صمدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا الصباح أدلى وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة بادعاءات غير مقبولة ضد السلامة الإقليمية لبلدي - وهي إدعاءات لا أساس لها في التاريخ أو في العلاقات الدولية. وعبر وفد بلدي عن موقفه في هذا الصدد بوضوح شديد في مناسبات سابقة.

إن جمهورية إيران الإسلامية تؤمن بقوة بالتزاماتها الدولية، ولا سيما تلك المنبثقة عن اتفاق ١٩٦١.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن سوء فهم أو تطبيق هذا الاتفاق، إذا كان هناك أي سوء فهم، تنبغي معالجته بحسن نية ومن خلال آليات يتم الاتفاق عليها بصورة متبادلة من أجل التوصل إلى حل ودي.

بل ينبغي لها أن تساعد على الاندماج من جديد في المجتمع. وإذ ينظر إليها على هذا النحو، فإن المساعدة الإنسانية تمثل عنصرا هاما في حماية الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يضع حدا للإفلات من العقاب للأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، سواء ارتكبت ضد السكان أو ضد الأفراد العاملين في المجال الإنساني.

إن إنشاء محاكم مختصة لمحاكمة ومعاينة مثل هذه الانتهاكات وإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، خطوتان ضروريتان نحو تحقيق هذه الأهداف.

ومع ذلك، فإن من الأساسي، منح فرصة عادلة لهاتين الهيئتين الدوليتين للاضطلاع بمهامهما. وهكذا، فإن اختصاصهما القانوني ينبغي أن يُرسى على نحو راسخ وأن تعترف به جميع الدول الأعضاء.

وأصبح احترام حقوق الإنسان مقياسا لشرعية ممارسة سلطة الدولة وأخذ يعتبر على نحو متزايد جزءا هاما من المركز الدولي والنفوذ اللذين يتمتع بهما البلد. وأصبح الأساس الجديد للثقة التي يمنحها لمثيلاتنا من الدول الأعضاء.

وستكرس الجمعية العامة في العام المقبل جزءا من دورتها للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومما لا شك فيه، أن هذا الإعلان يمثل أهم نص في عصرنا. فهو الأساس لمجموعة كاملة من المعايير التي جاءت بعده والتي أدمجت في عدد من الصكوك القانونية الدولية. وهو أيضا الأساس الوطيد الذي تستند إليه جميع أنشطة الأمم المتحدة التي تستهدف زيادة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وفقا للميثاق.

وإنطلاقا من روح مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان، فإن عددا متزايدا من الدول الأعضاء، وفي ممارسة تامة لسيادتها، قبل الالتزامات الدولية من خلال التصديق على صكوك حقوق الإنسان هذه. ومع ذلك، أود أن أعرب عن الأمل في ألا تدخر الدول الأعضاء جهدا من أجل تنفيذ أحكام تلك الصكوك. وهي من خلال اضطلاعها بذلك ستسهم في عالمية حقوق الإنسان.

الحكومة الحالية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وما تريده نيجيريا الآن ليس التعبيرات عن القلق بصدد قدرتها على متابعة البرامج التي وضعتها لنفسها، ولكن نريد التفهم والتأييد من جانب أصدقائنا. ولا ينبغي أن تصبح التعبيرات عن القلق مسألة أساسية.

ونود أن نقول أن الحكومة ملتزمة بالديمقراطية. لقد استكملنا المرحلة الأولى، والمرحلتان الثانية والثالثة يتبعانها في طريقتيها المرسوم. وتعزيز حقوق الإنسان مسألة ذات أولوية للحكومة الراهنة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

**السيد سمحان** (الإمارات العربية المتحدة): تعقبيا إلى ما ذهب إليه زميلي ممثل جمهورية إيران الإسلامية بشأن خطاب معالي وزير خارجية دولة الإمارات العربية صباح اليوم، بالنسبة لقضية الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

ولا تزال حكومة بلدي على استعداد لمعالجة سوء الفهم بشأن جزيرة أبو موسى مباشرة مع المسؤولين الرسميين في الإمارات العربية المتحدة وهي على أهبة الاستعداد للدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة.

وكما أكد من جديد وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية في بيانه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة قبل ثلاثة أيام، فإن رسالتنا إلى جيراننا هي رسالة صداقة وأخوة، وسنرحب ترحيبا حارا بأية مبادرة لتعزيز أسس الثقة والتعاون في منطقة الخليج الفارسي.

**السيد أرياس** (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلدي في الجمعية هذه الدورة، اسمحولي أن أعرب عن تهانئنا الحارة لكم ياسيادة الرئيس على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة.

يرى وفد بلدي أنه مضطر إلى الكلام ممارسة لحقه في الرد فيما يتعلق بما ذكر بصدد المدينتين الاسبانيتين، سبتة ومليلة في خطاب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية. إن ما ذكر لا يتفق والحقائق لأن هاتين المدينتين أراض اسبانية يُمثل مواطنوهما في البرلمان الاسباني يتمتعون بنفس الحقوق والمركز كبقية أبناء وطنهم. ولا يمكن لهذه الحالة أن توازي حالات أخرى مختلفة عنه كلية في طبيعتها.

وبالإضافة إلى هذا، لا تتفق إشارات كهذه مع العلاقة العامة القائمة بين مملكتي اسبانيا والمغرب، سواء على الصعيد الثنائي أو على صعيد المنطقة الأوسع التي ينتهي كلانا إليها بوصفنا جارتين.

**السيد أوتويلو** (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يتكلم ممارسة لحقه في الرد فيما يتعلق بخطاب وزير خارجية جمهورية أيرلندا، الذي قال فيه إن وضع حقوق الإنسان في نيجيريا أمر يشكل شاغلا كبيرا لدى المجموعة التي ينتمي إليها. ونحن نفهم أن تصور الموقف في نيجيريا سيقوم على أساس الخلفية الثقافية والتاريخية للمراقب.

والموقف في نيجيريا هو أنه هناك أكثر من سبعمائة منطقة من مناطق الحكومات المحلية تحت إدارة رسميين منتخبين ديمقراطيا. وقيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مستقلة عن الحكومة، بعملها دليل حي على التزام

أرجو من زميلي ممثل إيران، إذا أراد أن يتحدث عن المسائل التاريخية والقانونية والسياسية فيما يتعلق بهذه الجزر الثلاث أن يبحث في وثائق مجلس الأمن منذ بداية الاحتلال عام ١٩٧١.

ولكن بالرغم من ذلك، فإننا مع التوجه الجديد والداعي إلى حل هذا النزاع حلا سلميا في إطار بناء الثقة وحسن الجوار، إنطلاقا من حرصنا الدؤوب على أن تكون علاقتنا الطيبة مع جمهورية إيران الإسلامية الصديقة ومع دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة وإننا نحن نؤمن بأن النزاعات يجب ألا تعالج في أطر استعمال القوة، وإنما وفقا للقواعد الدولية المتعلقة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وعليه فإن وزير خارجية دولة الإمارات لم يأت بشيء يتعارض مع القانون الدولي والشرعية الدولية. نحن نستند إلى حقوقنا المشروعة، وإيران الصديقة لا زالت حتى هذه اللحظة التي أتحدث فيها أمام هذا المحفل الدولي، تعتبر محتلة لأراضي دولة الإمارات العربية المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥